



مشروع راصدات التقرير الاول تعزيز دور البرلمانية العراقية



مشروع راصدات
التقرير الاول
تعزير دور البرلمانية العراقية
ايلول -2011

التقرير الاول

تعزيز دور البرلمان العراقية

ايلول -2011

تنفيذ وإشراف ومراجعة:- مؤسسة أم اليتيم للتنمية

الموقع الالكتروني :- www.umelyateem.org

البريد الالكتروني :- info@umelyateem.org

موبايل :- 07800043829



الناشر

مؤسسة أم اليتيم للتنمية

المحتويات

الصفحة

الموضوع

1. تقديم
2. شكر وتقدير
3. المقدمة
4. هدف التقرير
5. هيكلية التقرير
6. الفصل التمهيدي
 - الدستور ودعم مشاركة المرأة
 - نظام الكوتا في الميزان- تجربة العراق
7. الفصل الأول
 - الدورة البرلمانية الأولى لمجلس النواب
 - قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005
 - الخارطة السياسية لمجلس النواب - الدورة الأولى
 - الاجواء العامة والتحديات
 - برلمانيات الدورة الاولى لمجلس النواب
 - وضع المرأة في اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس
 - اداء البرلمانيات داخل جلسات المجلس
 - مشاركات لبرلمانيات الدورة الاولى
8. الفصل الثاني
 - الدورة البرلمانية الثانية لمجلس النواب
 - قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 المعدل
 - تمثيل البرلمانيات حسب المحافظات
 - الاصوات التي حازت عليها المرشحات

- التحصيل الدراسي للبرلمانيات
- الخارطة السياسية لمجلس النواب- الدورة الثانية ووضع المرأة
- توزيع برلمانيات الدورة الثانية على اللجان الدائمة
- مواقف برلمانيات الدورة الثانية

9. الفصل الثالث

- استطلاع رأي حول دور المرأة البرلمانية
- الخلاصة
- تحليل نتائج استطلاع الرأي
- العينة
- تحليل اجابات العينة

10. آراء حول اداء المرأة البرلمانية

11. الخاتمة

12. المصادر

الملاحق

استمارة استطلاع رأي الجمهور

استبيان د.ميادة للبرلمانيات

قائمة الجداول

جدول (1): وضع كوتا النساء في البرلمانات العربية

جدول (2): وسائل تطبيق كوتا النساء

جدول (3): نسبة البرلمانيات في بعض الدول قبل وبعد تطبيق نظام الكوتا

جدول (4): خارطة الكيانات والاحزاب التي تضمها القوائم الرئيسية الفائزة

جدول (5): اسماء المرشحات الفائزات وكتلهن واحزابهن ودوائرهن الانتخابية

جدول (6): أسماء البرلمانيات في اللجان الدائمة للمجلس

جدول (7): البرلمانيات الحائزات على مناصب في اللجان, احزابهن وكتلهن

جدول (8): البرلمانيات في اللجان المؤقتة

جدول (9): نسبة تمثيل البرلمانيات في المحافظات

جدول (10): عدد أصوات البرلمانيات في المحافظات كافة

جدول (11): التحصيل الدراسي للبرلمانيات

جدول (12): البرلمانيات اللاتي حصلن على مقاعدهن من دون كوتا

جدول (13): نسبة تمثيل البرلمانيات في اللجان النيابية الدائمة

جدول (14): توزيع العينة حسب المحافظة والجنس

قائمة الإشكال

شكل (1): نسبة النساء في الكتل البرلمانية في الدورة الاولى

شكل (2): توزيع البرلمانيات حسب القوائم

شكل (3): هل كنت متابعاً لأنشطة البرلمان للدورة السابقة

شكل (4): هل كنت متابعاً لأنشطة البرلمان للدورة السابقة (حسب المستوى التعليمي)

- شكل (5): متابعة الأنشطة البرلمانية حسب الجنس
- شكل (6): هل منحت صوتك لامرأة في الانتخابات النيابية الأخيرة
- شكل (7): سبب منح الأصوات لامرأة في الانتخابات
- شكل (8): سبب عدم منح الأصوات لامرأة في الانتخابات
- شكل (9): لا ولماذا؟
- شكل (10): ما هو تقييمك لأداء البرلمانية في الدورة النيابية؟
- شكل (11): آراء العينة بأداء المرأة البرلمانية في الدورة السابقة مقارنة مع الرجل البرلماني؟ (%)
- شكل (12): هل تعتقد انه سيكون دور فاعل للمرأة في مجالات التشريع والرقابة؟
- شكل (13): إمكانية تشكيل كتلة برلمانية
- شكل (14): مجالات اهتمام البرلمانية
- شكل (15): ترتيب اللجان حسب الاعتقاد أن للبرلمانية دور فاعل في عملها
- شكل (16): عوامل نجاح البرلمانية (%)
- شكل (17): قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية
- شكل (18): فاعلية دور المرأة في البرلمان (%)
- شكل (19): إن وجود المرأة في البرلمان يشكل ضمانة لحقوقها %

قائمة الأطر

إطار (1): وجهتا نظر متعارضتان حول كوتا النساء

إطار (2): مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، المبدأ

تقديم

راصدات مشروع يعنى بمتابعة وتقييم الاداء البرلماني للمرأة كأحد المشاركات السياسية الاوسع في التجربة العراقية الحديثة ومساهمة من منظمات المجتمع المدني في تعزيز دور المرأة وتطوير مشاركتها السياسييه فضلا عن رصد الاداء تحقيقا للدور المنشود الذي ثبت في الدستور عن طريق كتابة التقارير الدورية وتقديم الدراسات البحثية والتحليلات المشفوعة بأستطلاعات الرأي التي يتم اطلاقها للتعريف بالمشروع ونشرها اليكترونيا بواسطة الموقع الاليكتروني لراصدات.

ترعى المشروع مؤسسة ام اليتيم (منظمة مجتمع مدني) التي تعنى بتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا ورعايتها اجتماعيا فضلا عن اهتمامها بتعزيز الديمقراطية في العراق من خلال اشتراكها ورعايتها عددا من المشاريع ذات العلاقة (*) وقد شاركت عدد من السيدات الباحثات والاكاديميات والمهنيات فضلا عن الباحثين من الرجال المناصرين لقضايا المرأة في تنفيذ المشروع لاسيما اعداد التقرير الاول وحسب الهيكلية الآتية :-

الدكتورة عامرة البلداوي - ادارة المشروع والاشراف العام على التقرير/ مؤسسة ام اليتيم

الدكتورة آمال شلاش - خبيرة وباحثة / بيت الحكمة

الدكتورة وفاء المهداوي - باحثة واكاديمية / الجامعة المستنصرية

الدكتورة ميادة الحجامي – خبيرة وباحثة / دائرة البحوث والدراسات / مجلس النواب

الدكتور حسن لطيف الزبيدي – اكايمي وباحث / جامعة الكوفة

السيدة اسماء عادل اللامي – خبيرة التصحيح اللغوي / جامعة بغداد

فريق مؤسسة ام التيم: عصام الجبوري المدير التنفيذي للمشروع

عباس عبد الجبار مساعد تنفيذي

جعفر سعد مساعد تنفيذي

علي كاظم القره غولي الاعلام والموقع الالكتروني

في النية اطلاق التقرير الثاني في نهاية الدورة الثانية لمجلس النواب على غرار التقرير الاول مع تقديم دراسة مختصرة نهاية كل فصلين تشريعيين تلقي الضوء على محور من المحاور ذات الاهمية لتقييم اداء البرلمانيات . ويستفيد من تقارير ودراسات راصدات الجهات اصحاب المصلحة السيدات البرلمانيات فضلا عن مجلس النواب برئاسته ولجانه الدائمة ودوائره , مجلس الوزراء خاصة وزارات المرأة ومنظمات المجتمع المدني في الحكومة الاتحادية والاقليم , مجالس المحافظات خاصة لجان المرأة , جامعات العراق كافة , ومنظمات المجتمع المدني

شكر وتقدير

تتقدم مؤسسة أم اليتيم ومجموعة اعداد هذا التقرير بالشكر والتقدير الى كافة من ساهم وساعد ودعم انجاز هذا التقرير ونخص بالذكر السيد رئيس مؤسسة بيت الحكمة على آرائه السديدة واستضافة اجتماعات مجموعة اعداد التقرير . كما نقدم الشكر والامتنان لمنظمات المجتمع المدني التي تعاونت و ساعدت في تنفيذ استطلاع الرأي حول اداء البرلمانيات بصورة طوعية وهي منظمة اروى لتنمية المرأة / محافظة البصرة , منظمة ارض الطبيبات للامومة والطفولة / محافظة النجف , المجلس العراقي للسلم والتضامن / محافظة واسط , جمعية الصفا للتنمية والصدقاة مع الشعوب / محافظة الانبار , كما نعبر عن خالص الشكر والامتنان الى السيدات والسادة الذين ادلوا بأرائهم حول اداء البرلمانيات في الفصل الاخير من هذا التقرير ,

مقدمة

ان من ثمار الممارسة الديمقراطية ان تعبر الصحافة ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني عن رأيها من اجل تصحيح مسارات او تعزيز خطوات النخب السياسية او الطبقة الحاكمة. وعلى الرغم من قصر عمر التجربة الديمقراطية في العراق، وكونها مخفوفة بمخاطر وتحديات جسيمة، الا ان فسحة الحرية في التعبير عن الرأي والتأشير على مواطن الضعف او الخلل ودعم الممارسات والانجازات الايجابية شجعت الاعلاميين والناشطين المدنيين ومنظمات المجتمع المدني على تأسيس المراصد ومراكز البحث والمتابعة والمراقبة، التي اسهمت عبر تقديم التقارير المحايدة عن اوضاع الحريات وحقوق الانسان ونقد العملية السياسية في تحقيق مجتمع مدني فعال. وقد كان ومازال الجدل والنقاش دائرا حول اسهامات المرأة على الصعيد السياسي في العراق حتى بين اوساط النساء انفسهن، اذ يصعب الحديث عن تنمية حقيقية دون إدماج المشاركة السياسية لكل أفراد المجتمع وبخاصة مشاركة المرأة، لذا تعد هذه المشاركة من أهم مؤشرات التنمية. ويعتبر وصول النساء إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار الهدف النهائي لآليات إدماج النوع الاجتماعي في المجتمع المعني.

من جهة أخرى، تشكل مشاركة المرأة في الشأن السياسي تحديا جديا في الديمقراطيات الناشئة، وذلك بسبب عوامل عديدة منها عدم رسوخ التجربة الديمقراطية وفلسفتها، ومحدودية قنوات المشاركة المتاحة، واستمرار الموانع الثقافية والاجتماعية التي تحد منها. لذا غالبا ما يصر الى اعتماد مبدأ الكوتا الانتخابية لضمان نسبة معينة لمشاركة المرأة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وقد اخذ العراق بهذا المبدأ منذ عام 2003، والذي يمكن عدده أول وأهم المكاسب التي حصلت عليها المرأة العراقية منذ التغيير.

لقد سبق لمجموعة من منظمات المجتمع المدني في شبكة النساء العراقية ان قدمت تحليلا لاداء البرلمانيات في كتاب اعدته الدكتورة نهلة نداوي بعنوان (الاداء البرلماني للمرأة العراقية) فتح الباب لاسهامات جديدة. ويركز التقرير الاول لمشروع «راصدات» على المشاركة البرلمانية للمرأة في الدورة الاولى للمجلس والدورة الثانية الى نهاية الفصل التشريعي الاول مع القاء الضوء على مآحقته المرأة ورصد المكتسبات السياسية لها بالمقارنة مع تجارب مماثلة في دول اخرى .

وقد واجه التقرير عدد من المعوقات نحصر على عرضها للاجابة عن التساؤلات التي يمكن ان تبرز لاحقا وهي :-

- 1- ضعف استجابة برلمانيات الدورة الثانية للمجلس للاستبانات التي تم توزيعها عليهن لمعرفة بعض المعلومات الخاصة بهن مثل مستوى التعليم مما ادى الى الاكتفاء بعينة ممثلة لهن مما قد يقلل من حجم الاستفادة من المعلومات فيما لو قدمت من قبل كافة البرلمانيات.
- 2- تساؤل اهتمام او رغبة عدد كبير من النخب بالادلاء برأيهم حول اداء البرلمانيات ضمن الفصل المخصص لذلك اما عزوفا عن الخوض في الموضوع او لامبالاة بأهميته وقد ارتأينا التنويه للاجابة عن الاستفسار حول محدودية مستوى التنوع في خلفية الاشخاص الذين أدلوا بأرائهم.

هدف التقرير

يسعى التقرير الى القاء الضوء على دور البرلمانيات العراقيات في الدورتين الاولى والثانية لمجلس النواب لغرض :

- (1) دعم وتعزيز دور المرأة القيادي والسياسي من اجل تفعيل مشاركتها وتطوير ادائها وتنوع ادوارها، وصولا الى مشاركتها الفاعلة في صناعة القرار السياسي.
- (2) ابراز الادوار والمواقف الايجابية للبرلمانيات، والقاء الضوء على المعوقات والسلبيات التي كانت سببا في محدودية بروز الوجوه السياسية النسوية في البرلمان.
- (3) تطوير رؤية مشتركة (نخبوية وشعبية) حول وصف الدور المطلوب للمرأة البرلمانية.

هيكلية التقرير

سعت مجموعة إعداد التقرير إلى تسليط الضوء على دور المرأة في التجربة البرلمانية العراقية ما بعد إقرار دستور عام 2005 وما قدمته البرلمانيات من خلال بعض مؤشرات الأداء المتاحة والإمكانيات الفردية بنظرة نقدية لم تغفل الايجابيات والظروف المحيطة ودقة الأوضاع وحدائث التجربة وقلة الخبرة المتراكمة، كما لم تغفل رأي المواطنين الناخبين الذين كانوا، بشكل أو بآخر، سببا لوصولهن إلى قبة مجلس النواب من خلال استطلاع آرائهم حول أداء البرلمانيات وحول ما يريدون منهن أن يقدمن. ولذا فقد قسم التقرير على:

فصل تمهيدي:

يقدم عرضا مختصرا للمرحلة التي سبقت الدورة الأولى لمجلس النواب ابتداءً من 9 نيسان (ابريل) 2003 وما جاء بعدها من ولادات عسيرة لمجلس الحكم والمجلس الوطني المؤقت والجمعية الوطنية وعملية كتابة الدستور وانعكاسات تلك المرحلة على المرأة ومشاركتها ومكتسباتها، وكوتا النساء بوصفها حالة عراقية مقارنة بتجارب الدول الأخرى. وقد اعتبرت تلك المرحلة مقدمة لتقويم الدورات البرلمانية ودور المرأة فيها.

الفصل الأول:

يتناول عرض تحليلي لأوضاع البرلمانيات في الدورة الأولى لمجلس النواب مع الأخذ بنظر الاعتبار تأثير الظروف السياسية العامة والخارطة السياسية للمجلس والإطار القانوني لعمل المجلس، ومجمل التحديات التي رافقت تلك الدورة وتأثيراتها على أداء البرلمانية ومشاركتها، ثم توزيع البرلمانيات على اللجان المؤقتة والدائمة وحصصهن من المناصب، ونماذج عن مشاركتهن في جلسات المجلس.

الفصل الثاني:

يتناول عرض لأوضاع برلمانيات الدورة الثانية لمجلس النواب، والإطار القانوني والتركيبية السياسية والوصف العام لهن والتوزيع على اللجان وبعض مؤشرات الأداء والمشاركة في جلسات المجلس الى نهاية الفصل التشريعي الاول.

الفصل الثالث: عرض وتحليل لنتائج استطلاع رأي الجمهور حول أداء البرلمانيات ومشاركتهم وما يتوقعونه من المرأة البرلمانية في خمس محافظات (بغداد، البصرة، النجف، واسط، الانبار)، بلغ إجمالي العينة 3500 شخص. وقد تم تنفيذ الاستطلاع على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: توزيع (3500 نسخة) من استمارات استطلاع الرأي التي شملت توجيه أحد عشر سؤالاً متنوعاً، تحتوي بعضها على أسئلة فرعية، فضلاً عن تحديد المعلومات الشخصية للمشمولين بالاستطلاع. تتعلق أسئلة الاستطلاع بالأداء والاختيار وتوقعات المواطنين ورغباتهم. وقد نفذت هذه المرحلة من قبل مؤسسة أم اليتيم بوصفها راعية المشروع حيث قام فريق من المؤسسة بتوزيع (1250) استمارة في محافظة بغداد وضواحيها. في حين تم التنسيق مع منظمات مجتمع مدني تعمل في باقي المحافظات لتوزيع الاستمارات تحت إشراف كامل من مؤسسة أم اليتيم وكالاتي :

- (750) استمارة في محافظة البصرة بالتعاون مع منظمة أروى لتنمية المرأة.
- (500) استمارة في محافظة النجف بالتعاون مع منظمة ارض الطيبات للأومومة والطفولة.
- (500) استمارة في محافظة في واسط بالتعاون مع المجلس العراقي للسلام والتضامن.
- (500) استمارة في محافظة الانبار بالتعاون مع جمعية الصفا للتنمية والصدقاة مع الشعوب.

وقد تم مراعاة الجنس والعمر والتعليم والعمل في اختيار العينة، فضلاً عن التوزيع الجغرافي، وصولاً الى عينة أكثر تمثيلاً في كل محافظة.

المرحلة الثانية: إدخال بيانات استمارة الاستطلاع في المحافظات الخمس حسب برنامج (Microsoft Excel) من قبل فريق مؤسسة أم اليتيم والذي استمر العمل به قرابة شهر.

المرحلة الثالثة: تحليل البيانات واستخراج المؤشرات منها، وإعداد التقرير الأولي لنتائج الاستطلاع تمهيدا لإقراره من لدن مجموعة العمل.

آراء حول اداء المرأة البرلمانية :

طالما أن الهدف من التقرير دعم مشاركة فاعلة للمرأة في العمل السياسي لاسيما البرلمان، فمن المهم أن تتعرف البرلمانية على آراء نخبة رأي مهمة في المجتمع ربما لا يتوفر ذلك من المواطن الذي لا يمتلك خبرة سياسية أو رؤية حول الأداء الأفضل وأهمية دور المرأة ومشاركتها لإحداث توازن وإضفاء الحيوية على المشهد السياسي، لذا فإن هذا الفصل شمل على لقاءات مع عدد من النخب المهمة في المجتمع من برلمانيين سابقين، مثقفين، إعلاميين، ناشطين مدنيين، أساتذة جامعات، ومهنيين.



فصل تمهيدي

فصل تمهيدي

بدأت بعد عام 2003 جملة من المراجعات التصحيحية لأحوال البلاد قطفت المرأة جزءاً من ثمارها بتحويل المشاركة في شؤون البلاد العامة بما فيها السياسية من حبر على أوراق الوثائق الوطنية إلى التطبيق الواقعي. وقد شهد المسرح السياسي ما بعد 2003، وخاصة المدة (2003-2005)، نشاطاً في البحث عن الكفاءات النسوية عن طريق إقامة المؤتمرات والمنتديات.

وقد كان هناك ثلاث نساء⁽¹⁾ في مجلس الحكم بين اعضائه الخمسة والعشرين. وفي المؤتمر الوطني الذي شارك فيه 1300 شخصاً تم اختيار مائة شخصية سياسية شكلوا «المجلس الوطني العراقي المؤقت» عام 2004 كانت نسبة النساء فيه الربع⁽²⁾. وقد نصت الفقرة (ج) من المادة (30) من «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية» لعام 2004 الذي تم على أساسه انتخاب وتشكيل «الجمعية الوطنية الانتقالية» التي كتبت الدستور على أن «تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية، وتحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافة وبضمنها التركمان والكلدو آشوريين والآخرين». وعلى هذا الأساس تم انتخاب جمعية وطنية للمرحلة الانتقالية في 31 كانون الثاني (يناير) 2005 تتألف من 275 عضواً شكلت النساء 31% منهم، وقد كانت تلك المقدمات المشجعة لمشاركة المرأة سياسياً ما هي إلا غرسة جاهزة لتثبيتها في مواد الدستور ولتجديدها بقوانين الانتخابات والممارسات السياسية المختلفة.

(1) ثلاث سيدات هن: رجاء الخزاغي، صون كول جابوك، عقيلة الهاشمي بعد استشهادها حلت محلها سلامة الخفاجي.

(2) أسماء السيدات في المجلس الوطني 2004: صوناي طارق، رجاء العزاوي، ازهار عبد المجيد السامرائي، آسيا احمد، آلاء عبد الله السعدون، هيام مصطفى، إيمان محمد يونس، زويتا احمد، بيان نوري توفيق، سهى العزاوي، جنان العبيدي، سحر جابر عطا، ندى السوداني، آمال موسى، خيال الجواهري، التفات عبد السادة، منى علي شياح، حنان الفتلاوي، ابتسام كوركيس، سامية محمد عزيز، وجدان ميخائيل، إيمان محمد يونس، رجاء الخزاغي، صون كول جابوك، سلامة الخفاجي.

الدستور ودعم المشاركة السياسية للمرأة

تزامنت مرحلة كتابة الدستور مع ارتفاع الأصوات المناادية بمشاركة حقيقية للمرأة، وبأنها ستظل بحاجة إلى تحفيز ودعم قانوني استثنائي مرحلي من اجل تطوير الثقافة السياسية وتذليل العقبات أمام مشاركتها، بما يؤهلها لتعزيز حضورها في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، لحين توفير الأجواء النفسية والسياسية التي تسمح بانخراطها في تنافس ندي مبني على الكفاءة إلى جانب الرجل مستقبلاً.

ومن هذا المنطلق جاء الدستور العراقي الدائم الذي صوت له 78% من العراقيين في استفتاء عام في 15 تشرين الاول (أكتوبر) 2005 بعدد من المكاسب للمرأة العراقية، ففي الوقت الذي كفل تكافؤ الفرص (المادة 16)، وأكد على حق مشاركة المرأة في الشؤون العامة، وتمتعها بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب والترشيح شأنها في ذلك شأن الرجل (المادة 20)، فإن الدستور ثبت حصة للنساء (كوتا) في مجلس النواب لا تقل عن ربع عدد أعضائه (المادة 49/ رابعا) وتعد هذه المادة مكسبا تحقق للمرأة العراقية لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، في الوقت الذي لم يتوفر ذلك للنساء في عدد من البلدان العربية ذات المجالس النيابية العريقة، اذ ما زالت النساء تكافح من اجل أن تحصل على مقعد او مقعدين.

جدول (1): وضع كوتا النساء في البرلمانات العربية

| المقاعد التي تحتلها النساء | مجموع المقاعد | نوع الكوتا | تاريخ تبني نظام الكوتا | البلد |
|----------------------------|---------------|-----------------------------|------------------------|-----------|
| 30 | 389 | لا ينص عليها القانون | | الجزائر |
| 1 | 40 | | | البحرين |
| 1 | 33 | | | جزر القمر |
| 9 | 65 | | 2002 | جيبوتي |
| 8 | 442 | مقاعد مخصصة | 2009 | مصر |
| 82 | 325 | كوتا على القوائم الانتخابية | 2004 | العراق |
| 7 | 110 | مقاعد مخصصة | 2002 | الأردن |
| 5 | 65 | | | الكويت |
| 4 | 128 | لا ينص عليها القانون | | لبنان |

| | | | | |
|----|-----|-----------------------------|------|-----------------------------|
| 36 | 468 | | | ليبيا |
| 21 | 95 | كوتا على القوائم الانتخابية | 2006 | موريتانيا |
| 34 | 325 | لا ينص عليها القانون | | المغرب |
| 0 | 84 | | | عمان |
| 0 | 35 | | | قطر |
| 0 | 150 | | | المملكة العربية السعودية |
| 33 | 539 | مقاعد مخصصة | 2008 | الصومال |
| 80 | 443 | مقاعد مخصصة | | السودان |
| 31 | 250 | | | سوريا |
| 59 | 214 | لا ينص عليها القانون | | تونس |
| 9 | 40 | | | الإمارات العربية المتحدة |
| 1 | 201 | | | اليمن |

المصدر:

نشرة البرلمانات العربية العدد 5/ آذار 2010 (تصدر عن مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائية) (www.arabparliaments.org)

(

وعلى الرغم من ضرورة النص بحصة النساء قانوناً، إلا ان الأهم هو تلازم النص مع التطبيق بحيث تتم مشاركة المرأة بصورة أكبر في كافة الشؤون السياسية ومن أهمها صنع القرار السياسي. فهل جاءت الكوتا في صالح البرلمان العراقي في دورته الأولى (2006-2010) مما حقق أداءً أفضل للمرأة؟.

نظام الحصص (الكوتا) في الميزان: تجربة العراق

إذا اتفقنا بأن كوتا النساء هي تحديد نسبة مقاعد معينة للمرشحات في انتخابات المجلس النيابي لضمان الحد الأدنى للتمثيل، وأن الهدف الأساسي هو إدماج النساء في ساحات العمل السياسي، فإن هناك اختلاف حول مدة التطبيق وأنواع الكوتا وسبل نجاحها. يعتقد البعض أن تطبيقها ينبغي أن يكون مؤقتاً لحين كسر الحواجز والمعوقات التي تحول دون وجود فرص مشاركة سياسية حقيقية للمرأة وهذا لا يمنع من تطبيقها بصورة دائمة. وتختلف أنواع الكوتا الانتخابية من حيث التطبيق وعلى المستويات المختلفة⁽³⁾ وكما يأتي:

جدول (2): وسائل تطبيق كوتا النساء

| على مستوى | | وسيلة التطبيق |
|-------------|---------------------|----------------------|
| المنتخبات | المرشحات | الساعات للترشيح |
| مقاعد مخصصة | كوتا لنسبة المرشحات | لا توجد |
| مقاعد مخصصة | كوتا لنسبة المرشحات | كوتا للساعات للترشيح |

اكتسبت الكوتا النسائية في العراق شرعيتها من الدستور الذي نص صراحة على نسبة الربع من مقاعد مجلس النواب، بينما تخصص مقاعد برلمانية للنساء نصت عليها دساتير بعض الدول لا تتأثر بنتائج الانتخابات كما هو الحال في الهند وأوغندا وفي بعض البلدان العربية كالأردن. كما يمكن أن تخصص

⁽³⁾ سوسن جاد، نظام الكوتا الانتخابية للنساء، (مشروع الكوتا العالمي <http://www.quotaproject.org/aboutQuotas.cfm>)

مقاعد للنساء بناءً على اتفاق داخل الحزب او ما بين الأحزاب كما هو الحال في عدد من دول اوربا الغربية. الا ان ذلك لا يضمن نجاح الكوتا ما لم تحدد ضوابط في قانون الانتخابات او قانون الأحزاب للالتزام بها وفرض عقوبات في حالة مخالفتها، وهذا ماتم اعتماده في دول كالأرجنتين وكوستاريكا، بينما لم تطبق الكوتا في البرازيل رغم النص عليها في القانون لعدم فرض عقوبات او لكونها توصية غير ملزمة.

ويعزى نجاحها في العراق بحصول 74 امرأة على عضوية المجلس في الدورة الاولى لأستخدام القوائم الانتخابية المغلقة في قانون الانتخابات كما سيأتي تحليل خصائص القانون العراقي. ومن المفيد الاشارة الى الكوتا الحزبية التي تلتزم الاحزاب بموجبها ترشيح نسبة من النساء في قوائمها اما اختياريًا او التزامًا بالقانون كما هو الحال في بعض الدول العربية كالجنازير وتونس والمغرب. وفي فرنسا يوقع القانون عقوبة مالية على الحزب الذي لا تمثل النساء نصف عدد مرشحيه في الانتخابات.

وعلى الرغم من ان تطبيق نظام الكوتا حقق ارتفاعا ملحوظا في مشاركة النساء السياسية في حين ان اليمن لم يطبق الكوتا ولا توجد في برلمانه الا امرأة واحدة فقط، وانخفض عدد البرلمانيات في مصر بشكل ملحوظ عندما ابطال نظام الكوتا في اواخر الثمانينات وعاد مؤخرا ليعمل به (4). ويبين الجدول ادناه نسبة البرلمانيات في بعض الدول قبل وبعد تطبيق النظام.

جدول (3): نسبة البرلمانيات في بعض الدول قبل وبعد تطبيق نظام الكوتا

| الدولة | قبل تطبيق الكوتا (%) | بعد تطبيق الكوتا (%) |
|-----------|----------------------|----------------------|
| المغرب | 1 | 11 |
| الأردن | 6,8 | 11,5 |
| تونس | 6,8 | 11,5 |
| العراق | -- | 25 |
| موريتانيا | -- | 14 |

(4) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في العالم العربي : تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (2003-2004) / International

| | | |
|----|-----|--------|
| 12 | 5,6 | فلسطين |
| 42 | -- | أوغندا |
| 48 | -- | رواندا |

ان تطبيق نظام الكوتا كأجراء منفرد وبمناى عن الاجراءات التي تضمن تحقيق مشاركة حقيقية ومستدامة للمرأة في الساحة السياسية وفي مؤسسات صنع القرار يعد غير كاف, فعلى سبيل المثال شكلت في عدد من الدول مؤسسات نسوية تدعم مشاركتها وتمثلها وتحرس تنفيذ القوانين الخاصة بها مثل تشكيل المجلس القومي للمرأة في مصر الذي قام بتشكيل مركز التأهيل السياسي للمرأة والمنتدى السياسي لها ويعد هيئة تنفيذية لوضع السياسات الخاصة بالمرأة موضع التطبيق, فضلا عن دور المدافعة الذي قامت به جمعيات نسائية في الاردن ضمن ائتلاف نسوي اسمه «ربيع المساواة» للمطالبة بتحسين التمثيل السياسي للنساء في انتخابات عام 2003 والذي قامت به فيما بعد في اطار «حركة الثلث» الرامية للمطالبة بتخصيص ثلث مقاعد البرلمان للنساء. كما ان من اهم الاجراءات هو زيادة دعم الاحزاب لمشاركة المرأة عن طريق قوانين الاحزاب الملزمة لذلك. وكل هذا لا يغني عن وجود مجموعات ضغط نسائية ضمن الاحزاب السياسية او من المجتمع المدني أو في البرلمان لضمان ديمومة المشاركة الفاعلة، ولذا فإن بذرة تشكيل الكتلة النسوية في مجلس النواب العراقي تعد من اهم الإجراءات الكفيلة بالضغط للحصول على المزيد من المكاسب للمرأة وبما يضمن لها مشاركة مستمرة وفعالة في كافة خطوات العملية السياسية.

إطار (1): وجهتا نظر متعارضتان حول كوتا النساء

هناك وجهتا نظر حول إقرار نظام الكوتا للنساء الأولى تعتبره يتناقى مع مبدأ المساواة بين المواطنين ويتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص؛ فهو بموجب هذا الرأي «تدبير غير ديمقراطي» يمنح النساء حقوقاً اعتماداً على اعتبار النوع لا الكفاءة بل إن هناك من يعتبره حيفاً في حقها؛ ويعبر عن تخوفه من أن يؤثر سلباً على نضال المرأة باتجاه التحسين الجذري لأحوالها وتعزيز مشاركتها السياسية مستقبلاً. أما وجهة النظر الثانية فترى فيها وسيلة لتجاوز مختلف الحواجز والمعوقات باتجاه تحسين أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية، بوصفه مدخلاً للانتقال من الصيغة النظرية لتكافؤ الفرص إلى واقع ملموس ولإنعاش المشاركة السياسية بشكل عام؛ وتجاوز ضعف التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان ولا يعتبرها أنصار هذا الاتجاه تمييزاً ضد الرجل؛ بل تعويضاً للمرأة عن التمييز السياسي الذي يطالها؛ والذي يجسده ضعف أو انعدام حضورها في المشهد السياسي بشكل عام. كما يبين أن المقومات الثقافية والسياسية في عدد من البلدان النامية؛ لا تسمح بتكريس مشاركة فعالة للنساء من خلال مدخل الممارسة الديمقراطية المبنية على تكافؤ الفرص والتباري بصفة مباشرة مع الرجل؛ مما تظل معه العديد من الفعاليات النسائية الكفوءة في مختلف الميادين والمجالات؛ مبعدة ومقصية من المساهمة في تعزيز المشهد السياسي والتأثير في القرارات الحيوية لبلداتها.

المصدر: إدريس لكريني (2008) نظام الكوتا وتمثيلية المرأة في البرلمان: مقارنة لنماذج عربية، مركز القدس

للدراستات السياسية <http://www.alqudscenter.org/arabic>



الفصل الأول

الدورة الأولى لمجلس النواب العراقي

لقد كانت تجربة الجمعية الوطنية ومشاركة المرأة الفاعلة في كتابة الدستور فضلا عن حزمة القوانين التي انجزت في حينها والتي ساهمت المرأة فيها مساهمة حقيقية مثل تشريع قانوني مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين مقدمة ايجابية لدور واعد في مجلس نواب لدورة من اربع سنوات قاسية حملت في طياتها العديد من التغيرات على الساحة السياسية والامنبة والاجتماعية والاقتصادية, وفي الوقت الذي نلقي الضوء على برلمانيات الدورة الاولى للمجلس وربما يجري التأكيد على الاخفاقات والتقصير فلا بد ان نكون منصفين في ملاحظة مجمل الظروف المحيطة وتركيبه المجلس وآليات عمله مما انعكس على ادائها سلبا او ايجابا.

قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005

تشكل مجلس النواب (2006- 2010) استنادا الى قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 الذي تقدم بخطوة واحدة عن قانون الانتخابات رقم 69 لسنة 2004 الذي انتخبت الجمعية الوطنية الانتقالية على اساسه وهي اعتبار العراق دوائر انتخابية متعددة (كل محافظة دائرة انتخابية) «المادة 15/ ثانيا: تكون كل محافظة وفقا للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات 30 كانون الثاني (يناير) 2005 المعتمد على نظام البطاقة التمييزية».

في حين اعتمد نظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد البرلمانية، وقد اعتبر من قبل مختصين النظام الانسب والاسهل تطبيقا للعراق وذلك بتقسيم كامل الاصوات الصحيحة للدائرة الانتخابية على مقاعد تلك الدائرة لأستخراج (العتبة) او (الحد الطبيعي) او (سعر المقعد) وهو عدد الاصوات التي اذا حصلت عليها القائمة يكون لها مقعد واحد في المجلس. وقد نصت المادة (16) على أن «يتم توزيع المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية من خلال نظام التمثيل النسبي ووفقا للاجراءات الاتية :

- 1- يقسم مجموع الاصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لها للحصول على القاسم الانتخابي.
- 2- يقسم مجموع الاصوات التي حصل عليها كل كيان على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد التي تخصص له .
- 3- توزع المقاعد المتبقية باعتماد طريقة الباقي الاقوى.»

كما اعتمدت القوائم المغلقة (المادة 9) حيث «يكون الترشيح بطريقة القائمة المغلقة، ويجوز الترشيح الفردي. وتخصص المقاعد البرلمانية للقوائم الفائزة بأعداد الاصوات التي توصلها الى (العتبة) فأكثر ويتم توزيع المقاعد على المرشحين في القائمة حسب تسلسلهم فيها».

أما المادة (12) فتشير الى أن «توزع المقاعد المخصصة لكل قائمة على المرشحين طبقا لترتيب الاسماء الوارد فيها».

وبهذا فإن تثبيت كوتا النساء في قانون الانتخابات كان في صالح مشاركة أكبر للمرأة بالاعتماد على تنظيم القائمة، حيث أوجبت المادة (11) «ان تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امراتان على الأقل، وهكذا حتى نهاية القائمة». كما سعى القانون الى ضمان الحفاظ على نسبة الكوتا (25%) التي ثبتها الدستور حتى في حالة شغور مقعدها لاسباب الوفاة او اي اسباب اخرى حددها القانون. فجاء في المادة (14/ ثانيا) «اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك مؤثرا على نسبة تمثيل النساء».

وإذا كان القانون قد حافظ على نسبة النساء العددية في المجلس فإنه لا يضمن نوعيتهن وكفاءتهن ويبقى الاختيار للاحزاب والكتل والقوائم التي يعاب عليها انها لم تراعى الاختيار النوعي للرجال فكيف بالنساء، وكانت وستبقى تبحث عن الشخصيات الأكثر ولاءً لرئيس القائمة او للحزب ويعد هذا من عيوب القائمة المغلقة التي لا تتيح للناخب التعرف على كافة المرشحين فضلا عن اختيار مرشح بعينه. كما ان القائمة المغلقة تتيح لمنظميها ان يتلاعبوا بما يمكن ان يحصل عليه الناخب من ميزة الدوائر المتعددة في القانون بتوزيع مرشحين غرباء عن المحافظة وبذلك تزداد الهوة بين الناخب وعضو المجلس، وقد مارست كافة القوائم الفائزة في مجلس النواب هذا الامر وهناك العديد من الاعضاء المحسوبين على دوائر انتخابية معينة لا يزورونها ولا يدافعون عن قضاياها ولا يلتقون بناخبها وهناك 12% من البرلمانيات في الدورة الاولى تم ترشحن على دوائر انتخابية لا تمثل محافظاتهن الاصلية.

الخارطة السياسية لمجلس النواب: الدورة الاولى

لقد كانت نتيجة انتخابات عام 2005 حصول اربعة قوائم على معظم المقاعد النيابية سميت بالقوائم الانتخابية الرئيسية في حين حصلت قوائم اخرى على مقاعد اقل بكثير تراوحت بين 10 مقاعد (الجهة العراقية الموحدة) الى مقعد واحد (قائمة مثال الالوسي للائمة العراقية). أما القوائم الأربع الرئيسية فهي: قائمة الائتلاف العراقي الموحد (128 مقعدا)، قائمة التحالف الكردستاني (55 مقعدا)، جهة التوافق العراقية (45 مقعدا)، القائمة العراقية الوطنية (25 مقعدا).

جدول (4): خارطة الكيانات والاحزاب التي تضمها القوائم الرئيسية الفائزة

| القائمة | عدد الاعضاء | الاحزاب المنضوية في القوائم وعدد الاعضاء في كل منها |
|-------------------------------|-------------|---|
| قائمة الائتلاف العراقي الموحد | 128 | المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ، حزب الدعوة الاسلامية, حزب الفضيلة الاسلامية ، الكتلة الصدرية ، حزب الدعوة الاسلامية/تنظيم العراق ، منظمة بدر ، حركة الديمقراطيين العراقيين ، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ، حركة الوفاء التركمانية ، حركة حزب الله العراق، حركة سيد الشهداء ، جماعة العدالة، (حزب تجمع الوسط، تجمع العدل والمساواة، ملتقى الاصلاح والبناء)، حزب احرار العراق، تجمع الشبك الديمقراطي |
| التحالف الكردستاني | 55 | الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الشيوعي الكردستاني، حزب سوشاليستي ديموقراطي، حزب زه حمه تكشيانى كوردستانه، الجماعة الاسلامية الكوردستانية ، حزب الآخاء التركماني، حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني |
| القائمة العراقية الوطنية | 45 | الهيئة العراقية المستقلة، رابطة عشائر واعيان تركمان ، الحزب الشيوعي العراقي، تجمع الديمقراطيين المستقلين، حزب الوحدة، التجمع القاسمي الديمقراطي، احرار، تجمع الوفاء للعراق، تجمع الفرات الاوسط، مجلس شيوخ العراق المستقل، القائمة الوطنية، الحركة الاشتراكية العربية، التجمع الجمهوري العراقي، عراقيون، حركة الوفاق الوطني |

| | | |
|--|----|-------------------------|
| الحزب الاسلامي العراقي، المؤتمر العام لأهل العراق، مجلس الحوار الوطني العراقي | 25 | جهة التوافق العراقية |
|--|----|-------------------------|

الأجواء العامة والتحديات

ان النظام الانتخابي المستخدم يتيح الفرصة لمشاركة واسعة للكتل والاحزاب ضمن القوائم المشاركة في الانتخابات ونتيجة لذلك تقاسمت كيانات وأحزاب عديدة مقاعد البرلمان، وهذا ما أدى الى صعوبة الحصول على أغلبية برلمانية يمكنها تشكيل حكومة أكثرية تشجع توفر معارضة برلمانية تساعد على انعاش اداء مجلس النواب من حيث الرقابة ومكافحة الفساد وتقويم الاداء الحكومي مما يعزز قوة البرلمان بوصفه سلطة تشريعية تعد الاعلى حسب ماجاء في الدستور العراقي ومحققا لاهداف الديمقراطية بكونها حكم الاغلبية. لكن ما حصل بعد انتخابات مجلس النواب للدورة الاولى هو انه لم يتوفر لأيي قائمة فائزة عدد اصوات تؤمن النصف زائد واحد (139 صوت) او الثلثين (183 صوت) من اصوات المجلس مما أجبر الفرقاء السياسيين على تشكيل تحالفات داخل المجلس.

ونزولا عند المطالب والحاجات الوطنية المتعلقة بالوضع الامني الهش ومن اجل مشاركة اوسع تطورت التحالفات لتشكيل حكومة وحدة وطنية من الكتل الاربعة الرئيسية الفائزة بكافة احزابها. وقد انعكس هذا على اداء المجلس والحكومة معا، بتبعية واضحة للاتفاقات بين الكتل البرلمانية التي شكلت الحكومة، وان النزاع بينها على المشاركة في اتخاذ القرارات والسلطات انعكس على اداء المجلس بأن اصبح ساحة للخطابات السياسية والنزاعات الكلامية التي غالبا ما كانت تنتهي بتأزم الوضع الامني حتى ادى بالهياة الرئاسية للمجلس بمنع البيانات أو تداول القضايا الساخنة داخل جلسة المجلس العلنية. كما أضعف ذلك قرارات المجلس واولوية التشريعات فيه التي لم تمس نبض الشارع ومطالب الناخبين بقدر ما كانت تأتي نزولا عند ضغط رغبات الكتل واولياتها ولذا فقد اخفق المجلس في دورته الاولى بتشريع قانون شبكة الحماية

الاجتماعية وقانون العمل وقانون النفط والغاز وباقي حزمة القوانين الخاصة بالقطاع النفطي التي تتيح ادارة وتوزيع امثل للموارد النفطية لأنعاش الوضع الاقتصادي وتخفيف الفقر.

لقد واجه العراق في دورة المجلس السابق العديد من التحديات على رأس اولوياتها الوضع الامني الذي تفاقم سوءا ما بين 2006 و2007 وتبعاً لذلك فإن الوضع السياسي وترتيب اوضاع البيت العراقي والمصالحة ما بين ابنائه كان من اولوياته التي تضاءلت امامها اولويات اخرى لا تقل عنها اهمية وهي الخدمات والاقتصاد والاستثمار، ولذا فإن المجلس اتخذ من تلك الاولويات الضاغطة منهجا له فقد كانت قوانين الانتخابات وقانون مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم من اهم وأكثر القوانين التي واجهت جدلا واهتماما في المجلس. واما الاداء العام للمجلس فقد أدى تجذر المحاصصة بين الكتل البرلمانية الكبرى الفائزة وعدم مراعاة الكفاءة او الرغبة او الاختصاص حسب ماجاء في النظام الداخلي الى توزيع رئاسات اللجان الدائمة على كبار السياسيين في الكتل البرلمانية مما قلل من كفاءة تلك اللجان بسبب تنازع اهتمامات رؤساء اللجان ما بين التحديات السياسية ومهام اللجان التشريعية والرقابية.

لقد باتت الواجبات الرقابية للمجلس محدودة ومقتصرة على الاستضافات الخجولة التي يتحدث فيها المسؤول الحكومي عن انجازاته. كما تميزت حالات الرقابة المتواضعة في مدة المجلس السابق بأنها غالبا ما كانت نتيجة ردود افعال لما يحصل في الشارع، ومثال ذلك ان دعوة الوزراء والمسؤولين الامنيين في المجلس واستمرار جلسات الاستماع اليهم مدة ثلاثة ايام كانت نتيجة الايام الثلاثة الدامية التي شهدتها بغداد بالهجوم الارهابي المتكرر مستهدفا مؤسسات الدولة وارتفاع عدد الضحايا. كما ان سوء خدمة الكهرباء واستغاثة المواطنين على مدى السنوات الاربع للحكومة كانت وراء الاستضافات المتكررة لوزير الكهرباء والتي انتهت بإستجوابه. في حين ان المراقبة لابد ان تكون نهجاً مستمرا ومنتظما بآليات يحكمها النظام الداخلي باحكام وبتقارير ممنهجة خلال الفصول التشريعية حول التحديات المهمة في كافة الاختصاصات وبإشراف المستشارين في اللجان الدائمة. ويمكن القول ان آليات عمل المجلس حسب النظام الداخلي كان يشوبها الكثير من عدم الدقة وفقدان النسيج الرابط ما بين اللجنة الدائمة وعضو المجلس من حيث الدور والمهام.

برلمانيات الدورة الاولى لمجلس النواب

ضم مجلس النواب في دورته الاولى 74 امرأة أي حوالي 27% من مجموع الأعضاء، ويعود هذا الانخفاض في عدد البرلمانيات ونسبتهن من مجموع الأعضاء مقارنة بالجمعية الوطنية إلى كثرة عدد القوائم الفائزة في الانتخابات، مما فرض تراجعاً في نصيب المرأة من مقاعد مجلس النواب.

ليس من الصعب معرفة خارطة المشاركة النسوية في مجلس النواب بدورته الاولى بناءً على ماسبق من تعريف بالكتل والاحزاب والقوائم الفائزة وعدد مقاعدها في المجلس وبعد التعرف على فقرات قانون الانتخابات الذي على اساسه تم توزيع المقاعد البرلمانية بحصول مقعد لامرأة بعد كل مقعدين لرجال في القائمة الواحدة وبما يحقق نسبة الكوتا في كل قائمة فائزة . وفي ادناه جدول يبين برلمانيات الدورة الاولى .

جدول (5): اسماء المرشحات الفائزات وكتلتهن واحزابهن ودوائرهن الانتخابية

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|-----------------------|------------------------|-------------------------|--------------------|----------|
| 1. | منى نور زلزلة | منظمة بدر | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 2. | عامرة محمد البلداوي | مستقلون | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 3. | سحر جابر عطا | الدعوة/تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 4. | شذى الموسوي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 5. | ندى عبد الله السوداني | حزب الدعوة | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 6. | ليلي كاظم الخفاجي | المجلس الاعلى الاسلامي | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|------------------------|--------------------------------|-------------------------|--------------------|----------|
| 7. | باسمة عزيز ناصر | المجلس الأعلى الاسلامي | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 8. | زكية اسماعيل حقي | مستقلون | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 9. | ناجحة عبد الامير | حزب الدعوة | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 10 | إجراء فيصل عودة | المجلس الأعلى الإسلامي | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 11 | إيمان خليل الاسدي | منظمة بدر | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 12 | أنعام علي الجوادي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | ميسان |
| 13 | سميرة جعفر الموسوي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | بغداد | بغداد |
| 14 | سعاد حميد | دعوة/تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | البصرة | بغداد |
| 15 | جنان عبدالجبار ياسين | الدعوة الإسلامية | الائتلاف العراقي الموحد | البصرة | البصرة |
| 16 | هيفاء مجلي جعفر الحلفي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | البصرة | البصرة |
| 17 | ليلي ثامر فاخر | المجلس الأعلى الإسلامي العراقي | الائتلاف العراقي الموحد | البصرة | البصرة |
| 18 | عديلة حمود حسين | الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | ميسان | ميسان |

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|----------------------------|--------------------------------|-------------------------|--------------------|----------|
| 19 | منى حسين عبد علي | الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | المتنى | المتنى |
| 20 | جنان جاسم محمد علي العبيدي | المجلس الأعلى الإسلامي العراقي | الائتلاف العراقي الموحد | النجف | النجف |
| 21 | إيمان حميد علي | الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | ذي قار | ذي قار |
| 22 | خولة عبد الصادق | الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد | ذي قار | ذي قار |
| 23 | منى صالح مهدي | منظمة بدر | الائتلاف العراقي الموحد | ديالى | ديالى |
| 24 | إقبال خليل غني | منظمة بدر | الائتلاف العراقي الموحد | واسط | واسط |
| 25 | لمياء نعيمة داود | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | واسط | واسط |
| 26 | فتحية عبدالحليم عبدالكريم | المجلس الأعلى الإسلامي العراقي | الائتلاف العراقي الموحد | بابل | بابل |
| 27 | عابدة أحمد دخيل الطائي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | أربيل | بغداد |
| 28 | هناء تركي عبد الطائي | مستقل | الائتلاف العراقي الموحد | كركوك | بغداد |
| 29 | أسماء عدنان محمد الدليمي | مؤتمر أهل العراق | جبهة التوافق العراقية | الأنبار | بغداد |
| 30 | نادرة عايف حبيب | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | الأنبار | بغداد |

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|----------------------------|-----------------------------|-----------------------|--------------------|----------|
| 31 | آلاء عبدالله حمود السعدون | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | بغداد | بغداد |
| 32 | أزهار عبدالمجيد حسين | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | بغداد | بغداد |
| 33 | أسماء عبدالله صالح | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | بغداد | بغداد |
| 34 | أمل سهام حامد القاضي | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | بغداد | بغداد |
| 35 | تيسير ناجح عواد المشهداني | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | ديالى | ديالى |
| 36 | آمنة غضبان مبارك | مستقله | جبهة التوافق العراقية | البصرة | البصرة |
| 37 | رجاء حمدون عبدالله | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | نينوى | نينوى |
| 38 | شذى منذر عبدالرزاق العبوسي | الحزب الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية | صلاح الدين | بغداد |
| 39 | سامية عزيز محمد | مستقله | التحالف الكردستاني | بغداد | بغداد |
| 40 | كاميليا إبراهيم أحمد | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | دهوك | دهوك |
| 41 | فرزنده أحمد قسيم باواني | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | دهوك | دهوك |
| 42 | آسيا أحمد خالد | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | دهوك | دهوك |

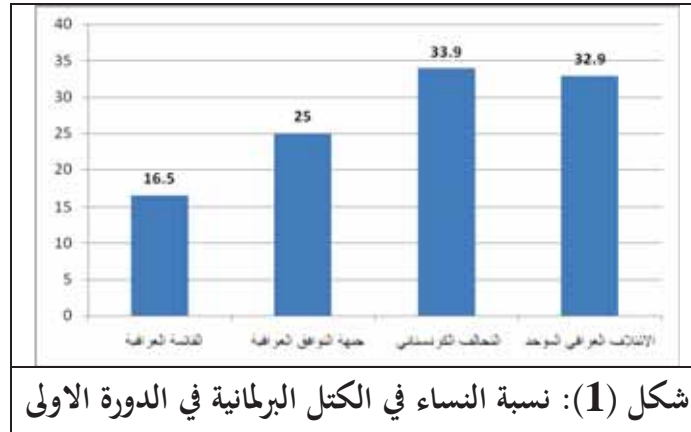
| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|----------------------|---------------------------------------|--------------------|--------------------|------------|
| 43 | نازنين حسين فيض الله | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | ديالى | بغداد |
| 44 | زيان أنور رشيد | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | أربيل | أربيل |
| 45 | راجحة حمد عبدالله | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | أربيل | أربيل |
| 46 | أحلام أسعد محمد | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | أربيل | أربيل |
| 47 | ليلي محمد فهيمان | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | أربيل | أربيل |
| 48 | تانيا طلعت محمد | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | كركوك | أربيل |
| 49 | فيان صديق مصطفى | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | نينوى | نينوى |
| 50 | آلا تحسين حبيب | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | السليمانية | السليمانية |
| 51 | بروين صالح مولود | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | السليمانية | أربيل |
| 52 | درخشان محمد أفندي | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | السليمانية | السليمانية |
| 53 | كيان كامل حسن | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني | السليمانية | السليمانية |
| 54 | سوزان محمد محمد أمين | الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | السليمانية | السليمانية |

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|-------------------------|-----------------------------|--------------------|--------------------|----------|
| 55 | ليلي علي كرم | الحزب الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني | خانقين | خانقين |
| 56 | غفران عبود حسين | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بغداد | بغداد |
| 57 | زينب كريم الجبوري | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بغداد | بغداد |
| 58 | مها عادل مهدي الدوري | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بغداد | بغداد |
| 59 | بلقيس كولي محمد | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بغداد | بغداد |
| 60 | أميرة جاسم خلف | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | ميسان | ميسان |
| 61 | أديبة موسى شهد | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | القادسية | القادسية |
| 62 | انتصار جاسم محمد رضا | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | ذي قار | ذي قار |
| 63 | إيمان جلال محمد | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | واسط | واسط |
| 64 | عالية حمزة دويج | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بابل | بابل |
| 65 | ماجدة حسين دشر | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية | بابل | بابل |
| 66 | عالية نصيف جاسم العبيدي | حركة الوفاق الوطني | القائمة العراقية | بغداد | بغداد |

| ت | الاسم | الحزب | القائمة | الدائرة الانتخابية | المحافظة |
|----|------------------------------|--------------------------------|----------------------------------|--------------------|------------|
| 67 | ميسون سالم فاروق الدملوجي | مستقلة | القائمة العراقية | بغداد | بغداد |
| 68 | زهراء عباس الهاشمي | حزب الفضيلة | حزب الفضيلة الإسلامي | البصرة | بغداد |
| 69 | بشرى جبار بدن | حزب الفضيلة | حزب الفضيلة الإسلامي | كربلاء | كربلاء |
| 70 | ندى محمد إبراهيم | الجبهة العراقية الموحدة | الجبهة العراقية للحوار الوطني | | |
| 71 | أسمر حسين أحمد | التحاد الإسلامي الكرديستاني | التحاد الإسلامي الكرديستاني | السليمانية | السليمانية |
| 72 | صفية طالب علي السهيل(6) | | الأعضاء المستقلون | بغداد | بغداد |

(6) : هناك برلمانيتان وافاهن الاجل اثناء دورة المجلس

ويستخلص من الجدول اعلاه ان ترتيب اسماء المرشحين في القائمة المغلقة ونظام توزيع المقاعد كان له الاثر في ارتفاع نسبة الفائزات في القوائم الرئيسة ماعدا القائمة العراقية (ينظر الشكل (1)). ارتفعت نسبة النساء الفائزات في داخل بعض الاحزاب او الكيانات انسجاما مع بنود قانون الانتخابات لعام 2005, لتبلغ النسبة 46% من الفائزين في حزب الدعوة/تنظيم العراق والمجلس الاعلى الاسلامي و 36% في الكتلة الصدرية و 32% في الحزب الاسلامي العراقي.



شكل (1): نسبة النساء في الكتل البرلمانية في الدورة الاولى

وضع المرأة في اللجان الدائمة والمؤقتة للمجلس

تباين توزيع البرلمانيات في اللجان الدائمة للمجلس بشكل لافت للنظر فقد تركزن في بعض اللجان على حساب فقدهن في لجان أخرى ويبين الجدول أدناه أسماء البرلمانيات ونسبتهن ومناصبهن في كل لجنة دائمة:

جدول (6): أسماء البرلمانيات في اللجان الدائمة للمجلس

| اسم اللجنة | أسماء البرلمانيات | المنصب | نسبة النساء من اللجنة |
|-------------------|-------------------------|--------|-----------------------|
| العلاقات الخارجية | زهراء عباس حسن الهاشمي | عضو | %13.3 |
| | تانيا طلعت محمد كلي | عضو | |
| اللجنة القانونية | إيمان خليل شعلان الأسدي | عضو | %9 |
| لجنة النزاهة | عالية نصيف جاسم | مقررة | %40 |
| | غفران عبود الساعدي | عضو | |
| | كميلة كاظم محمد | عضو | |
| | امل سهام حامد القاضي | عضو | |
| | كميلة ابراهيم احمد بادي | عضو | |
| | سحر جابر العطا | عضو | |

| اسم اللجنة | أسماء البرلمانيات | المنصب | نسبة النساء من اللجنة |
|----------------------------------|--------------------------------|--------|-----------------------|
| | عالية نصيف جاسم | عضو | |
| اللجنة المالية | الاء عبد الله حمود السعدون | الرئيس | %27.2 |
| | منى نور حسن زلزلة | مقررة | |
| | شذى موسى صادق الموسوي | عضو | |
| الاقتصادية و الاستثمار و الاعمار | عامرة محمد حسين البلداوي | عضو | %16.6 |
| | نازنين حسين فيض الله المندلاوي | عضو | |
| التربية و التعليم | زيان انور رشيد | مقررة | %60 |
| | أسماء عبد الله صالح | عضو | |
| | عابدة احمد الطائي | عضو | |
| | رجاء حمدون عبد الله | عضو | |
| | ليلي محمد قهرمان | عضو | |
| | ليلي ثامر فاخر | عضو | |
| | بلقيس كولي محمد | عضو | |
| | ليلي علي كرم | عضو | |
| | منى حسين عبد علي فرمان | عضو | |
| الصحة و البيئة | جنان جاسم العبيدي | النائب | %44.4 |
| | عديلة حمود سليم | عضو | |
| | فيان صديق مصطفى | عضو | |
| | لقاء جعفر ال ياسين | عضو | |
| العمل والخدمات | تيسير ناجح عواد | مقررة | %58.3 |
| | جنان عبد الجبار ياسين | عضو | |
| | بشرى جبار الكناني | عضو | |
| | اميرة جاسم خلف | عضو | |
| | درخشان محمد فرج | عضو | |

| اسم اللجنة | أسماء البرلمانيات | المنصب | نسبة النساء من اللجنة |
|--------------------------------|-----------------------------|---------|-----------------------|
| | زينب كريم جبوري | عضو | |
| | رايحة حمد عبد الله | عضو | |
| الأقاليم و المحافظات | ندى عبد الله جاسم السوداني | النائب | %30 |
| | إيمان جلال محمد | المقررة | |
| | منى صالح مهدي | عضو | |
| حقوق الإنسان | أحلام اسعد محمد | مقررة | %57.1 |
| | فتحية عبد الحليم عبد الكريم | عضو | |
| | كيان كامل حسن البصير | عضو | |
| | شذى منذر العبوسي | عضو | |
| | هيفاء مجلي جعفر | عضو | |
| | خولة عبد الصادق السوداني | عضو | |
| | اجراء فيصل عودة | عضو | |
| | زكية إسماعيل حقي | عضو | |
| الثقافة والإعلام و الآثار | فرزنده احمد قسيم | عضو | %14.2 |
| الأوقاف و الشؤون الدينية | هناء تركي عبد الطائي | النائب | %20 |
| | أسماء عدنان محمد الدليمي | مقررة | |
| المرحلين و المهجرين والمغتربين | أزهار عبد المجيد حسين. | مقررة | %62.5 |
| | إقبال خليل غني | عضو | |
| | باسمة عزيز ناصر | عضو | |
| | سامية عزيز محمد خسرو | عضو | |
| | انتصار جاسم محمد | عضو | |
| الشهداء و الضحايا | ناجحة عبد الأمير عبد الكريم | النائب | %37.5 |
| | آسيا احمد خالد | مقررة | |

| اسم اللجنة | أسماء البرلمانيات | المنصب | نسبة النساء من اللجنة |
|----------------------------------|---------------------------|--------|-----------------------|
| والسجناء السياسيين | عالية حمزة دويج | عضو | |
| لجنة الشباب والرياضة | سوزان محمد محمد تميم | عضو | 14.2% |
| المرأة و الأسرة و الطفولة | سميرة جعفر علي الموسوي | الرئيس | 100% |
| | ماجدة حسين دشر | النائب | |
| | نادرة عايف العاني | مقررة | |
| | ندى محمد ابراهيم | عضو | |
| | انعام علي محمد الجوادي | عضو | |
| | بروين صالح مولود | عضو | |
| | لمياء انعيمة داود | عضو | |
| لجنة مؤسسات المجتمع المدني | الاء تحسين حبيب الطالباني | الرئيس | 42.8% |
| | ميسون سالم الدمولوجي | مقررة | |
| | اسمر حسين احمد | عضو | |
| شؤون الأعضاء و التطوير البرلماني | سعاد حميد لفتة | مقررة | 28.5% |
| | آمنة غضبان مبارك | عضو | |
| الشكاوي | ليلي كاظم جاسم الخفاجي | مقررة | 37.5% |
| | مها عادل مهدي الدوري | عضو | |
| | أديبة موسى شهد | عضو | |

حيث يتبين ان اللجان التي شكلت نسبة النساء فيها النصف فأكثر هي خمس لجان فقط من بين 24 لجنة دائمة في المجلس السابق (المهجرين, التربية والتعليم, العمل والخدمات, المرأة والأسرة والطفولة, وحقوق الإنسان) وكان اضعف حضور لها هو في اللجنة القانونية التي تعد شريان المجلس، في حين لم تشارك المرأة في عدد من اللجان مثل لجنة الأمن والدفاع ولجنة اجتثاث البعث.

اما توليها منصب رئيس او نائب او مقرر اللجنة فيبين الجدول ادناه تفاصيلها، حيث شكلت مناصب النساء 3 رؤساء، 5 نواب، 12 مقررًا في لجان المجلس وبنسبة 12,5%، 20,8%، 50% على

التوالي. ومن مراجعة صلاحيات اتخاذ القرار في اللجان نجد ان المرأة أبعدت عن مصدر اتخاذ القرارات التي تحدث التغيير في التشريعات والرقابة داخل المجلس وان نصيبها من الرئاسة لا يؤهلها للتأثير على القرار في اللجنة او للضغط على هيئة الرئاسة في الاجتماعات الخاصة برئاسات اللجان مع هيئة الرئاسة التي تعقد أسبوعيا لاتخاذ القرارات ولا بد لها ان تعود لتتقوى بحزبها او كتلتها لتمير ما تراه، وهذا يتطلب جهودا اكبر في مجال اقناع الكتل اولا.

جدول (7): البرلمانيات الحائزات على مناصب في اللجان, احزابهن وكتلهن

| الاسم | المنصب/اللجنة | الحزب | الكتلة |
|--------------------------|-----------------------------|-------------------------------|----------------------------|
| آلاء تحسين الطالباني | الرئيس / المنظمات | الاتحاد الوطني الكرديستاني | التحالف الكرديستاني |
| آلاء عبد الله السعدون | الرئيس/المالية | الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية |
| سميرة جعفر الموسوي | الرئيس/المرأة | مستقلون | الائتلاف العراقي الموحد |
| ندى السوداني | نائب/الأقاليم والمحافظات | حزب الدعوة | الائتلاف العراقي الموحد |
| هناء تركي الطائي | نائب/الأوقاف | مستقلون | الائتلاف العراقي |
| ناجحة عبد الأمير | نائب/الشهداء والضحايا | الدعوة | الائتلاف العراقي |
| جنان العبيدي | نائب/الصحة | المجلس الأعلى | الائتلاف العراقي |
| ماجدة حسين دشر | نائب/المرأة | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية |
| تيسير ناجح مشهداني | مقررة/ العمل | الاسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية |
| عالية نصيف | مقررة/ النزاهة | الوفاق الوطني | العراقية |
| ليلي كاظم | مقررة/الشكاوى | المجلس الاعلى | الائتلاف العراقي الموحد |
| منى زلزلة | مقررة/المالية | المجلس الاعلى | الائتلاف العراقي |

| الاسم | المنصب/اللجنة | الحزب | الكتلة |
|--------------------------|--------------------|-----------------------|-------------------------|
| | | | الموحد |
| زيان أنور رشيد | مقررة/تربية | الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني |
| ميسون الدمولوجي | مقررة/المنظمات | مستقلة | العراقية |
| سعاد حميد | مقررة/شؤون أعضاء | الدعوة/تنظيم العراق | الائتلاف العراقي الموحد |
| إيمان جلال محمد | مقررة/الأقاليم | الكتلة الصدرية | الكتلة الصدرية |
| أسماء عدنان الدليمي | مقررة/الأوقاف | مؤتمر أهل العراق | جبهة التوافق العراقية |
| نادرة عايف العاني | مقررة/المرأة | الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية |
| أزهار عبد المجيد حسين | مقررة/المهجرين | الإسلامي العراقي | جبهة التوافق العراقية |
| أحلام اسعد محمد | مقررة/حقوق الإنسان | الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني |

تشكلت عدد من اللجان المؤقتة في المجلس مثل لجنة المادة 140 ولجنة المعالجة الفورية للمهجرين داخليا ولجنة تشكيل مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات وغيرها, ويظهر الجدول (8) مشاركة البرلمانيات في لجتين مؤقتتين احدهما لجنة تعديل الدستور التي تم تشكيلها بعد تصويت المجلس على الأعضاء ولجنة المصالحة الوطنية التي تشكلت دون انتخابات وحسب رغبة الأعضاء. ويبدو واضحا ان المرأة شاركت في لجنة المصالحة بما يتلائم مع نسبة وجودها في المجلس, في حين تم أبعادها عن المشاركة في لجنة تعديل الدستور إذ لم ترتق مشاركتها للمستوى المطلوب على الرغم من مطالبات النساء لتعديلات تخص المادة 41 الخاصة بالأحوال الشخصية والتأكيد على أهمية وجودها بمستوى مشاركة يكفي لإبراز مواقفها في شؤون خلافية أخرى في الدستور مما يعزز دورها وحضورها السياسي.

جدول (8): البرلمانيات في اللجان المؤقتة

| اسم اللجنة | أسماء البرلمانيات | المنصب | نسبة النساء من اللجنة | الحزب | الكتلة |
|------------------|----------------------|--------|-----------------------|---------------------------|-------------------------|
| مراجعة الدستور | ناجحة عبد الأمير | عضو | %6.25 | الدعوة الإسلامية | الائتلاف العراقي الموحد |
| | عالية نصيف جاسم | عضو | | الوفاء الوطني | القائمة العراقية |
| المصالحة الوطنية | آلا تحسين الطالباي | عضو | %25 | الاتحاد الوطني الكردستاني | التحالف الكردستاني |
| | كاميلية إبراهيم احمد | عضو | | الديمقراطي الكردستاني | التحالف الكردستاني |
| | زكية إسماعيل حقي | عضو | | مستقلون | الائتلاف العراقي الموحد |

اداء البرلمانيات داخل المجلس

لا يمكن فصل اداء البرلمانيات عن اداء المجلس وكتله، الا ان هناك بعض الامور الخاصة التي تصف دور البرلمانية والتحديات التي واجهتها اثناء عملها في الدورة الاولى:

1-توحيد المواقف

لم تبرز مواقف موحدة للنساء لتبني قضايا معينة تخص شريحتهن او قضايا الوطن عامة او لتبني قوانين بعينها ماعدا المواقف التي اتخذتها كافة نساء البرلمان في مواجهة ممارسات رئيس المجلس⁽⁵⁾ واساليبه اتجاه المرأة التي

(5) الدكتور محمود المشهداني

فاقت كل تصور ومنعت العديد منهن عن الحديث لفرط سخريته وتعمره اشاعة الضحك والمزاح عند طرح اي موضوع من قبلهن في الجلسة.

على الرغم من تبلور فكرة تشكيل كتلة نسوية برلمانية منذ الجمعية الوطنية واعادة العمل على احيائها والاعلان عنها رسميا مع بداية اعمال المجلس، الا انها كانت حبراً على ورق ولم تبرز لها اي مواقف والسبب الرئيس في ذلك هو التزام البرلمانيات بكتلتهن مما يصعب بناء مواقف موحدة اتجاه القضايا الخاصة بالمرأة فضلا عن القضايا الاخرى. ومع استمرار عمل المجلس تحورت بعض البرلمانيات من كتلتهن ليصبحن مستقلات داخل المجلس وليقمن بالادلاء بأرائهن بحرية بعيدا عن تأثير وضغط احزابهن، الا ان هذا في حقيقة الامر لا يستقيم مع طبيعة العمل السياسي الذي ينظم من خلال الاحزاب فضلا عن ان فوز المرأة في الانتخابات عادة يأتي من كونها منتسبة الى تشكيل سياسي معين من خلاله يمكن معرفة توجهاتها وافكارها. وبالطبع لا يعيب اداء البرلمانية انتمائها والتزامها بكتلة او حزب سياسي بل من المستغرب ان تعمل في السياسة دون ان يكون ذلك من خلال اطار يمثله الحزب او الكيان السياسي، الا انه كان من المتوقع ان تعتمد النساء الى التأثير على احزابهن من خلال مواقفهن الموحدة.

2- دعم الاحزاب والكيانات

بعيدا عن مواقف النساء الموحدة في البرلمان فقد ابرزت السنوات الاربع من عمر المجلس السابق عددا محدودا من البرلمانيات اللواتي نشطن في جلسات المجلس وفي متابعة قضايا وقوانين مهمة في اللجان الدائمة وفي الاعلام، ولم يكن ذلك بتنسيق بينهن بل بقدرات فردية قلما ساعدت بها احزابهن، بل ربما تكون تلك الاحزاب سببا في تعطيل نشاطهن ومنع اطلاق قدراتهن فقد شكت احدى البرلمانيات ان رئيس كتلتها يمنعهن من رفع ايديهن وابداء المداخلات او مناقشة القوانين وكانت تتنفس الصعداء عند مغادرته القاعة لتحاول المشاركة. ولذا فإن تشريع قانون للاحزاب يمنح حقوق المشاركة الفاعلة للمرأة ويفرض على الاحزاب ابراز دورهن سيجعل لزاما على الاحزاب اختيار الكفاءات فضلا عن فسخ المجال لتطوير القدرات السياسية لآخريات.

3- المشاركة الفعالة

لقد كان من ابرز التحديات التي واجهت البرلمانيات بل كافة النساء المنخرطات في الشأن السياسي في مدة الدورة الاولى هو اقصائهن عن المشاركة في القرارات السياسية المهمة التي غالبا ما كانت تناقش داخل المطابخ السياسية , فمن غير المعقول ان تغيب كتلة كبيرة تتكون من 74 امرأة عند مناقشة أهم القرارات التي واجهت البلاد وتصدت لها قيادات سياسية في مجلس النواب. ومازال هذا التحدي قائما ولعل السبب في ذلك ان النساء لم يتفقدن على قيادة نسائية لهن يمكن ان تمثل النساء على مستوى البلاد وليس المجلس فقط، فضلا عن كونها تمثلهن في اجتماعات القيادات وترفع مطالب النساء عامة وتكتسب قوتها من تنوع واتفاق كتلة من 74 امرأة يمثلن كافة اطياف الشعب العراقي وان هذا مازال من اولويات برلمانيات المجلس الحالي وبعكسه سيبقى اقصاء النساء عن المقاعد الوزارية قائما فضلا عن تهديد مكتسباتها الاخرى.

وبالرغم مما سبق فمن الواضح وبعد مراجعة كافة نشاطات البرلمانيات في الدورة الاولى ان هناك تعميم على جهودها وادوارها في اقرار او تعديل فقرات لصالح المرأة في اهم القوانين التي صدرت عن المجلس في تلك الدورة⁽⁶⁾. وهناك لامبالاة بمطالباتها وتحشيدتها وجمعها للأصوات والتوقيع في قضايا تخص محافظتها او ناخبها⁽⁷⁾. وهناك تضييق واعاققة لجهودها ودورها في الرقابة والمساءلة⁽⁸⁾. كما لم يتم دعمها عندما حاولت الترشيح لمنصب رئاسية⁽⁹⁾ , فضلا عن ادوار شتى نهضت بها البرلمانيات على مستوى اشتراكها وتأثيرها في لجان مؤقتة مثل لجان التحقيق بقضايا مهمة واللجان الوطنية المهمة التي ترشحت لعضويتها وفي لجان الصداقة وغيرها من اللجان.

⁶ قانون مجالس المحافظات: دور ندى السوداني . تعديل فقرة ترشيح النساء في قانون انتخابات مجالس المحافظات - دور ميسون الدملوجي

- قانون الموازنة السنوية: دور آلاء السعدون رئيس و منى زلزلة مقرر اللجنة المالية.

⁷ أمن وخدمات ديبالي: دور منى صالح مهدي نائب عن ديبالي .

⁸ استجواب وزير الكهرباء: دور جنان العبيدي

⁹ ترشيح نفسها لمنصب رئيس مجلس النواب بديلا عن محمود المشهداني - دور ميسون الدملوجي

إطار (2): مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، المبدأ السابع: تشجيع مشاركة النساء والشباب

يعد تشجيع المشاركة السياسية للنساء والشباب ممارسة جيدة وبالتالي يرى كثيرون ان ينص القانون على تخصيص حصة للنساء والشباب في المواقع القيادية للحزب ويمكن ان تعتمد الحصة بصورة مؤقتة. وفي حال اقر القانون تخصيص الأحزاب السياسية بمساعدات مالية يمكن إدخال مبدأ الحصة النسائية والشبابية ضمن مجموعة المعايير التي قد تعتمدها الحكومة لتوزيع المساعدات على الأحزاب.

مشاركات برلمانيات الدورة الاولى من داخل جلسة المجلس

سنعرض ادناه مشاركات البرلمانيات في بعض القضايا المهمة للبلاد وللشعب العراقي لتكون انعكاسا لاداءهن في الدورة الاولى للمجلس :

مناقشة اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق:

غالبا ما يكتفى برأي رؤساء الكتل عند بحث او مناقشة القضايا بالغة الدقة كهذا الموضوع الا ان حساسية الوضع واهمية مادار حوله من مواقف وآراء في الشارع العراقي وبسبب ما حدث اثناء القراءة الاولى والثانية من احتجاجات داخل المجلس فقد فسح المجال لكافة الاعضاء بالحديث وقد استمرت المناقشة دون توقف قدمت خلالها 51 مداخلة من قبل 44 نائب كان من بينهن 8 برلمانيات⁽¹⁰⁾, ولما كان قد حسم الموضوع مسبقا اما (مع) او (ضد) ابرام الاتفاقية وباتت مواقف الكتل والأحزاب معروفة فأن مداخلات البرلمانيات الثمان فضلا عن البرلمانيين (الرجال) من غير قادة الكتل ماهي الا تأكيدا على رأي القادة ومن كانت منهن مستقلة فهي لم تات بجديد سوى كونها عبرت عن رأيها الذي لاتتمله آراء قادة الكتل والاحزاب وان تطابق في المضمون .

¹⁰ اسماء البرلمانيات المتدخلات: صفية السهيل, شذى الموسوي, كاميليا ابراهيم, مها الدوري, غفران الساعدي, زهراء الهاشمي, بشرى الكناي, ميسون الديمولوجي.

مناقشة موازنة عام 2010: ناقش مجلس النواب على مدى 4 جلسات موازنة عام 2010 قدمت خلالها 50 مداخلة من 41 نائب كان من بينها 13 مداخلة لبرلمانيات⁽¹¹⁾ اي مايعادل 32% من المداخلات مع الاخذ بالاعتبار ان بعضهن تداخلت لاكثر من مرة وفي كل جلسة مناقشة فضلا عن المداخلات والاجابة عن الاسئلة التي قادتها برلمانيات هن رئيسة اللجنة المالية⁽¹²⁾ ومقرر اللجنة⁽¹³⁾ ولا ينكر ان بعد أربع سنوات من تجربة دراسة الموازنة ومناقشتها اصبح لدى المجلس القدرة على الضغط باتجاه تحقيق تغييرات ايجابية او لمصلحة فئات معينة واستطاعت النساء البرلمانيات ان يجمعن التوقيع ويحصلن بعض المكتسبات ولذا فانهن أكدن في مداخلتهن على سلطة مجلس النواب في احداث المناقشات في الموازنة بمناقلة التخصيصات المبالغ بها في امانة مجلس الوزراء او مكتب رئيس الوزراء الى ابواب صرف اجتماعية أو لتنمية المحافظات. وبسبب قرب انتخابات مجلس النواب في اثناء مناقشة الموازنة فقد طالبت عدد من البرلمانيات بزيادة تخصيصات محافظتها فضلا عن المطالبة بمراعاة الفقر وانخفاض التنمية والمحرومية في محافظات معينة.

¹¹ كاميلا إبراهيم, آلاء السعدون, منى زلزلة, عامرة البلداوي, ليلي الخفاجي, تيسير المشهداني, إيمان الاسدي, جنان العبيدي, جنان عبد الجبار, رابحة حمد, بلقيس كولي, آلا الطالباني, عديلة حمود.

¹² آلاء السعدون رئيس اللجنة المالية.

¹³ منى زلزلة مقرر اللجنة المالية.

الفصل الثاني

برلمانيات الدورة الثانية لمجلس النواب

لقد وفرت الدورة الاولى لمجلس النواب فرصة لادراك طبيعة عمل المجلس ومهمات النواب وادوارهم فضلا عن الاطلاع على مستوى الخلل او التقصير في مقابل التطلع لتقديم تشريعات تهيأ ارضية لتحولات ايجابية على المستوى السياسي والامني والاقتصادي مما شجع على مشاركة واسعة للترشيح للحصول على مقاعد في المجلس القادم, ففي عام 2010 جرت انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب بموجب قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 2009, رشح فيها 14500 مرشح موزعين على محافظات العراق كافة منهم 4000 مرشحة اي بنسبة 27,5% وهي نسبة تنسجم مع النص الدستوري ولكن قد لا تعبر عن الواقع⁽¹⁴⁾.

قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 المعدل

شمل قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 تعديلا للمواد (16 , 15 , 11 , 9, 10) من قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 مما حقق تغييرا للنظام الانتخابي من نظام القائمة المغلقة والترشيح الفردي الى نظام القائمة المفتوحة والترشيح الفردي

مما يمكن الناخب من التصويت لمرشح واحد في القائمة او الكتلة دون مراعاة الترتيب الذي وضعه الكيان السياسي وهنا تظهر ارادة الناخبين في إعادة ترتيب المرشحين وفقاً للاصوات التي يحصلون عليها, وقد شهدت انتخابات مجلس النواب 2010 التصويت للاشخاص وليس للقائمة بما يقارب 86% اي ان النظام الانتخابي أدى الغرض المطلوب بتحقيق ارادة الناخب في تشكيل قوائم المرشحين الفائزة⁽¹⁵⁾.

وقد كان من اصعب التحديات في نظام القائمة المفتوحة هو تحقيق كوتا النساء, فبالرغم من ان الكيان السياسي يلزم بنص القانون⁽¹⁶⁾ بوضع تسلسل معين يضمن فوز ما لا يقل عن 25% نساء من بين الفائزين في كل قائمة فائزة مما حقق ارتفاعا في نسبة النساء في الجمعية الوطنية الى الثلث الا انه في ظل نظام القائمة المفتوحة لاجدوى من وضع هذا التسلسل في القائمة كون ان إعادة ترتيب الأسماء يتعلق بإرادة الناخب وما حصل عليه كل مرشح من الأصوات. ومن الآثار السلبية للقانون المعدل هو اجراء تعديل

¹⁴ موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات www.ihc.iq.com

¹⁵ القاضي قاسم العبودي, الإطار القانوني للانتخابات وأثره على الإرادة الشعبية للانتخابات العراقية نموذجاً, كتاب تحت الطبع.

¹⁶ المادة (11) من قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005.

الحد الأدنى لنسبة الترشح للنساء في القائمة من الثلث الى الربع من عدد المرشحين الكلي⁽¹⁷⁾ في القائمة وعلى الرغم من ان التعديل لا يتعارض مع النص الدستوري الا انه لم يحافظ على ما اكتسبته المرأة من خلال فقرات القانون قبل التعديل مما احدث تراجعاً في نسبة تواجدتها تحت قبة البرلمان .ولضمان المحافظة على نسبة الربع فقد شرع المجلس نظاماً لتخصيص المقاعد بالرقم (21) لسنة 2010 منح ضماناً بالمحافظة على نسبة مقاعد النساء (الكوتا) التي لاتقل عن 25% من عدد اعضاء المجلس اي 82 امرأة . وقد اتخذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عدد من الاجراءات لتحقيق العدد الاجمالي للنساء في المجلس الا ان التحدي ظل قائماً في تحقيق نفس النسبة (الكوتا) على مستوى المحافظات . فهل دفعت التحديات التي واجهت كوتا النساء في قانون الانتخابات الاحزاب والكتل وكافة الاطراف المتنافسة للبحث عن النساء الاكثر كفاءة أم الاكثر تمثيلاً وشعبية؟؟

تمثيل البرلمانيات حسب المحافظات

كان من الصعب تحقيق نسبة النساء (الكوتا) في كل محافظة وقد تباينت المحافظات في نسبة الفائزات بمقاعد المجلس اذ حلت محافظتي المثنى والانبار في المرتبة الاولى التي شكلت نسبة النساء 28.5% من العدد الكلي للاعضاء الممثلين لهاتين المحافظتين, وتأتي محافظة ذي قار في المرتبة الثانية بنسبة 27.7%, اما المحافظات واسط والقادسية ودهوك كان نسبة النساء الممثلات لها 27.2% من العدد الكلي لممثلي المحافظات في مجلس النواب. في حين شكلت نسبة تمثيل النساء في محافظتي كربلاء وميسان الاقل بين المحافظات كافة بنسبة 20% من عدد الاعضاء الكلي لمثلي المحافظة. ويبين الجدول ادناه نسب النساء الفائزات في المحافظات في انتخابات عام 2010.

17 المادة (3/ثالثاً) من قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 المعدل.

جدول (9): نسبة تمثيل البرلمانيات في المحافظات

| الدائرة الانتخابية | عدد المقاعد الكلية | الذكور | الإناث | نسبة الإناث |
|--------------------|--------------------|--------|--------|-------------|
| بغداد | 70 | 49 | 19 | 27.1 |
| نينوى | 34 | 22 | 9 | 26.4 |
| البصرة | 24 | 18 | 6 | 25.0 |
| ذي قار | 18 | 13 | 5 | 27.7 |
| السليمانية | 17 | 13 | 4 | 23.5 |
| بابل | 16 | 12 | 4 | 25.0 |
| الانبار | 14 | 10 | 4 | 28.5 |
| اربيل | 15 | 11 | 4 | 26.6 |
| ديالى | 13 | 10 | 3 | 23.0 |
| النجف | 12 | 9 | 3 | 25.0 |
| صلاح الدين | 12 | 9 | 3 | 25.0 |
| كركوك | 13 | 9 | 3 | 23.0 |
| واسط | 11 | 8 | 3 | 27.2 |
| القادسية | 11 | 8 | 3 | 27.2 |
| دهوك | 11 | 7 | 3 | 27.2 |
| كربلاء | 10 | 8 | 2 | 20.0 |
| ميسان | 10 | 8 | 2 | 20.0 |
| المتن | 7 | 5 | 2 | 28.2 |
| المقاعد التعويضية | 7 | 6 | 1 | 14.2 |
| المجموع | 325 | 242 | 83 | 25.5 |

الاصوات التي حازت عليها المرشحات

حصلت السيدة مها عادل الدوري اعلى عدد من الاصوات 31,949 عن محافظة بغداد تليها السيدة بري زاد شعبان حصلت 22,990 صوت عن محافظة دهوك, تليها السيدة شلير عزيز احمد حصلت 18,175 صوت عن محافظة اربيل, ثم السيدة فيان دخيل حصلت 17,275 عن محافظة نينوى. لقد ساهم عدد الاصوات في تغيير تسلسل المرشحات بعد الفوز في داخل قوائمهن ففي الوقت الذي تقدم تسلسل بعضهن من اواخر القائمة الى مقدمتها(ماجدة عبد اللطيف من 103 الى 15) فقد تراجع تسلسل بعضهن (ازهار عبد الكريم الشبخلي من 18 الى 22) وبهذا فأصوات الناخبين ساهمت في اعادة تشكيل وتوزيع المرشحات في القوائم بعد ان عمل منظموها على دفعهن عن الصفحة الاولى من القائمة او جعلهن في نهايتها.

جدول (10): عدد أصوات البرلمانيات في المحافظات كافة

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرلمانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|----------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| اربيل | 3 | باسمة يوسف بطرس | 3 | 631 | 48601 |
| | 6 | زين نوري اسماعيل | 10 | 13,889 | 48601 |
| | 19 | شلير عزيز احمد | 8 | 18,175 | 48601 |
| | 11 | نسرين انور رشيد | 9 | 14,350 | 48601 |
| الانبار | 28 | ايمان موسى حمادي | 8 | 3,465 | 322991 |
| | 24 | سميعة محمد خليفة | 9 | 2,618 | 322991 |
| | 25 | عفاف عبد الرزاق جبير | 11 | 1,457 | 322991 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البريطانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|------------|---------------------|-----------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| | 22 | لقاء مهدي وردي | 10 | 2,400 | 322991 |
| البصرة | 20 | جنان عبد الجبار ياسين | 13 | 3,568 | 33950 |
| | 33 | رحاب نعمة مكطوف | 14 | 2,734 | 33950 |
| | 32 | سوزان عكلاوي صالح | 7 | 2,447 | 33950 |
| | 9 | فاطمة سلمان زباري | 12 | 3,576 | 33950 |
| | 42 | هيفاء مجلي جعفر | 11 | 4,345 | 33950 |
| | 21 | هيفاء نسيم محمد | 6 | 8,809 | 33950 |
| | 8 | اشواق نجم الدين عباس | 8 | 11,595 | 49037 |
| السليمانية | 34 | كوستان كريم علي | 6 | 4,820 | 49037 |
| | 4 | لانه محمد علي | 7 | 14,839 | 49037 |
| | 10 | اقبال علي موات | 3 | 10,574 | 33940 |
| القادسية | 11 | شذاء حميد ليلوم | 5 | 5,910 | 33940 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرطانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|-----------------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| | 21 | هدى سجاد محمود | 4 | 3,752 | 33940 |
| المنفى | 10 | امل صاحب حسن | 4 | 3,432 | 32714 |
| | 11 | فاطمة تومان عبد الحسين | 3 | 3,299 | 32714 |
| النجف | 17 | بتول فاروق محمد | 6 | 3,929 | 34268 |
| | 3 | سعاد جبار محمد | 7 | 2,515 | 34268 |
| | 4 | لقاء جعفر مرتضى | 4 | 15,367 | 34268 |
| بابل | 11 | حنان سعيد محسن | 7 | 9,200 | 36643 |
| | 12 | زينب ثابت كاظم | 5 | 10,040 | 36643 |
| | 12 | لبنى رحيم كريم | 2 | 8,410 | 36643 |
| | 17 | مائدة كاظم حمزة | 8 | 4,295 | 36643 |
| بغداد | 18 | ازهار عبد الكريم عبد الوهاب | 22 | 894 | 37198 |
| | | اسماء طمعة مهدي | 35 | | 37198 |
| | 60 | باسمة لؤي حسون | 22 | 1,975 | 37198 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرطانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|-----------------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| | 117 | ثريرا نجم عبد الله | 24 | 734 | 37198 |
| | 46 | سعاد حميد لفته | 17 | 2,292 | 37198 |
| | 17 | سميرة جعفر علي | 25 | 1,684 | 37198 |
| | 15 | صفية طالب علي | 12 | 2,965 | 37198 |
| | 16 | عالية نصيف جاسم | 20 | 1,405 | 37198 |
| | 95 | عامرة خضير عباس | 16 | 3,253 | 37198 |
| | 19 | عتاب جاسم نصيف | 4 | 6,428 | 37198 |
| | 40 | فائزة كاظم محمد | 23 | 752 | 37198 |
| | 103 | ماجدة عبد اللطيف محمد | 15 | 3,455 | 37198 |
| | 4 | مهى عادل مهدي | 3 | 31,949 | 37198 |
| | 40 | ناجحة عبد الامير عبد الكريم | 21 | 2,085 | 37198 |
| | 12 | ندی عبد الله جاسم | 6 | 4,438 | 37198 |
| | 17 | ندی محمد ابراهيم | 21 | 998 | 37198 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرلمانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|-----------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| | 29 | هناء تركي عبد | 26 | 1,384 | 37198 |
| دهوك | 4 | برى زاد شعبان | 6 | 22,990 | 42472 |
| | 8 | جوله حاجي عمر | 8 | 12,509 | 42472 |
| | 16 | نجيبة نجيب ابراهيم | 9 | 11,224 | 42472 |
| ديالى | 11 | رقية عبد حمد | 3 | 4,585 | 38684 |
| | 20 | غيداء سعيد عبد المجيد | 7 | 6,794 | 38684 |
| | 19 | ناهدة زيد منهل | 8 | 5,603 | 38684 |
| | | منى صالح مهدي | 23 | | 38684 |
| ذي قار | 10 | امل عطية عبد الرحيم | 8 | 5,721 | 31606 |
| | 6 | ايمان حميد علي | 7 | 8,324 | 31606 |
| | 23 | زينب عبد علي جريد | 7 | 8,350 | 31606 |
| | 21 | زينب وحيد سلمان | 8 | 3,113 | 31606 |
| | 18 | كميلة كاظم محمد | 9 | 3,369 | 31606 |
| صلاح | 21 | سهاد فاضل حميد | 6 | 3,998 | 40722 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرلمانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|-----------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| الدين | 19 | فاتن عبد القادر لطيف | 7 | 3,502 | 40722 |
| | 20 | كرمة داود سلمان | 8 | 3,185 | 40722 |
| كربلاء | 6 | إيمان حسن نعمة | 3 | 9,126 | 33343 |
| | 7 | منال حميد هاشم | 3 | 12,807 | 33343 |
| كركوك | 7 | الا تحسين حبيب | 5 | 7,2 | 46419,75 |
| | 19 | زاله يونس احمد | 6 | 4,729 | 46419,75 |
| | 17 | ليلي حسن شكور | 6 | 4,594 | 46419,75 |
| ميسان | 14 | جليلة عبد الزهرة ضممد | 3 | 15,423 | 27282 |
| | 6 | عديلة حمود حسين | 4 | 3,522 | 27282 |
| نينوى | 51 | امنة سعدي مهدي | 19 | 946 | 33995 |
| | 20 | امينة سعيد حسن | 8 | 5,339 | 33995 |
| | 57 | انتصار علي خضر | 20 | 754 | 33995 |

| المحافظة | التسلسل عند الترشيح | أسم البرطانية | تسلسل في قائمة الفائزين | عدد الاصوات | القاسم الانتخابي |
|----------|---------------------|------------------------|-------------------------|-------------|------------------|
| | 48 | شفاء عادل يونس | 17 | 1,110 | 33995 |
| | 8 | فيان دخيل سعيد | 3 | 17,275 | 33995 |
| | 54 | مدركة احمد محمد | 15 | 1,983 | 33995 |
| | 52 | ميساء يحيى عبد الرزاق | 16 | 1,251 | 33995 |
| | 61 | نوره سالم محمد | 14 | 3,157 | 33995 |
| | 47 | وصال سليم علي | 18 | 1,044 | 33995 |
| | 17 | انتصار حسن علي | 4 | 4,032 | 34265 |
| واسط | 15 | ايمان جلال محمد | 4 | 9,181 | 34265 |
| | 9 | ايمان عبد الرزاق موحان | 5 | 3,122 | 34265 |
| تعويضية | | ميسون سالم فاروق | | | |

التحصيل الدراسي للبرلمانيات

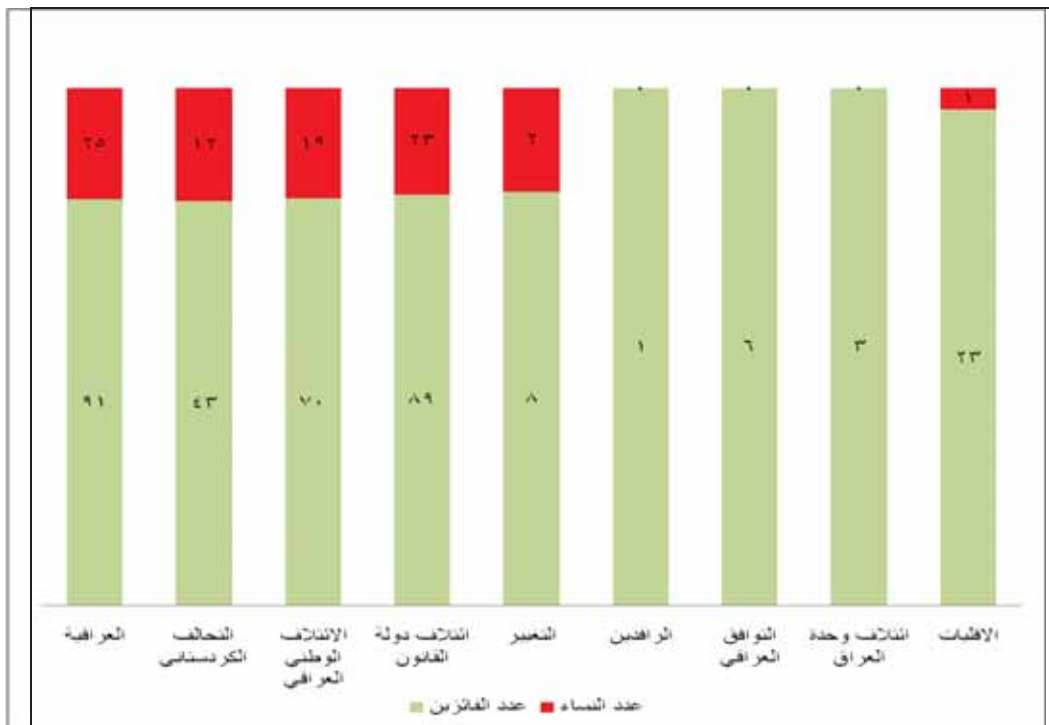
في دراسة لعينة عشوائية للتحصيل الدراسي للبرلمانيات شملت (36) منهن تبين ان (12 برلمانية) من العينة مايعادل (33%) حاصلات على شهادة البكلوريوس, في حين كانت (7 برلمانيات) من العينة المدروسة مايعادل (19%) حاصلة على الشهادة العليا, على الرغم ان قانون الانتخابات رقم 26 لسنة 2009 اشترط الحد الادنى للتحصيل الدراسي شهادة الاعدادية, الا انها كانت النسبة الاقل (5,5%) من العينة المدروسة ممن يحملن شهادة الاعدادية, هذا يؤثر ان الكتل والاحزاب السياسية اتجهت الى ترشيح النساء الجامعيات وذوات التعليم العالي وهذه واحدة من النتائج الايجابية للنظام الانتخابي.

جدول (11): التحصيل الدراسي للبرلمانيات

| النسبة | العدد | التحصيل الدراسي |
|--------|-------|----------------------|
| 5.5 | 2 | شهادة الاعدادية |
| 11.1 | 4 | شهادة الدبلوم |
| 33.3 | 12 | شهادة البكلوريوس |
| 11.1 | 4 | شهادة الدبلوم العالي |
| 19.4 | 7 | شهادة الماجستير |
| 19.4 | 7 | شهادة الدكتوراه |
| 100% | 36 | المجموع |

الخارطة السياسية لمجلس النواب: الدورة الثانية ووضع المرأة

افرزت نتائج السابع من آذار عام 2010 فوز 4 قوائم رئيسية هي: القائمة العراقية الوطنية (91 مقعد)، ائتلاف دولة القانون (89 مقعد)، الائتلاف الوطني العراقي (70 مقعد)، التحالف الكردستاني (43 مقعد). في حين فازت قوائم اخرى بمقاعد تراوحت ما بين (8 مقاعد) التغيير (مقعد واحد) الرافدين، وقد توزعت البرلمانيات على القوائم الفائزة من المحافظات كافة، وقد كانت اعلى نسبة للبرلمانيات حسب القوائم الفائزة في قائمة الائتلاف الوطني العراقي بنسبة 28,5% يليه التحالف الكردستاني بنسبة 27,9%، اما قائمة الرافدين فقد كان تمثيل النساء فيها صفر .



شكل (2): توزيع البرلمانيات حسب القوائم

وشهدت انتخابات مجلس النواب 2010 تطوراً في اتجاهات الناخب نحو التصويت للمرأة فقد استطاعت (21) امرأة من الحصول على مقاعد من دون حاجة الكوتا اي بنسبة 25,6% وعلى الوجه الاتي

جدول (12): البرلمانيات اللاتي حصلن على مقاعدهن من دون كوتا

| المحافظة | العدد |
|-----------|-------|
| بغداد | 8 |
| ذي قار | 2 |
| بابل | 2 |
| الموصل | 1 |
| البصرة | 1 |
| اربيل | 1 |
| النجف | 1 |
| واسط | 1 |
| الديوانية | 1 |
| ميسان | 1 |
| دهوك | 1 |
| كربلاء | 1 |

توزيع برلمانيات الدورة الثانية على اللجان الدائمة

شهد مجلس النواب في دورته الثانية تغيراً في توزيع النساء على بعض لجانه الدائمة فقد ارتفع عدد النساء الى الضعفين في لجنة العلاقات الخارجية في حين اشتملت لجنة النفط والطاقة على 3 نساء ولجنة الزراعة على 4 نساء بعد ان كانت خالية منهن في الدورة الاولى مع بقاء نسبة النساء مرتفعة في لجان التربية

(50%)، التعليم (40%)، الصحة والبيئة (46%) اعتمادا على الاختصاص والرغبة كما جاء في النظام الداخلي، في حين كانت نسبة النساء الاعلى في لجنة المرأة والاسرة والطفولة (100%) تليها لجنة المرشحين والمهجرين والمغتربين (55%) و لجنة الخدمات والاعمار (53%)، ولا يوجد تمثيل للمرأة في لجان العشائر، والمصالحة والمساءلة والعدالة، والأمن والدفاع كما هو الحال في الدورة الاولى للمجلس. وبالرغم من التصويت في جلسة علنية على ان تحصل المرأة على 25% من رئاسات (الرئيس والنائب والمقرر) اللجان الدائمة اي بما يعادل 7 لجان الا نحن لم يحصلن الا على رئاسة 5 لجان (المرأة والاسرة، المهجرين والمرحليين، الخدمات والاعمار، الصحة والبيئة، شؤون الاعضاء والتطوير البرلماني) وانخفض ماحصلن عليه من منصب نائب رئيس الى 3 لجان (المرأة، المهجرين والمرحليين، مؤسسات المجتمع المدني) ومقررات في 5 لجان (المرأة، الخدمات والاعمار، التعليم العالي، مؤسسات المجتمع المدني، الشهداء والضحايا)، اذ كان من المفروض ان تدعم الكتل نسائها وان يلتزم المجلس بقراره الا ان ذلك لم يحصل.

مواقف برلمانيات الدورة الثانية : لا يمكن الحكم على اداء او مواقف البرلمانيات في الدورة الثانية من خلال فصل تشريعي واحد وبهذه الفترة القصيرة فلا بد من انتظار مايصدر عنهن من مواقف في الفصول القادمة وقد يؤجل ذلك الى التقرير القادم في نهاية الدورة الانتخابية، الا ان ما بدر عن بعضهن من المطالبة بحقوق النساء من المناصب التنفيذية وان كان لم يحقق هدفه الا انه موقفا مهما يحسب للبرلمانيات فبعد ان طالبت احداهن⁽¹⁸⁾ في جلسة التصويت على الحكومة ببيان أكد على هذا الحق فقد اقدمن اخريات على جمع التواقيع والظهور في مؤتمر صحفي مطالبات بذلك الاستحقاق، وهنا يجدر القول ان تفعيل الكتلة النسوية كان جديرا بتحقيق تلك المطالب بأقل كلفة، الا ان فشل تحقيق تلك الكتلة او تفعيلها ليس بعيدا عن تدخل الكتل السياسية التي لا يروقها اتفاق تكتل نسوي مهم من 83 عضو في المجلس. كما لم يعلن هن موقفنا بسبب تراجع المجلس عن تصويته على نسبتهن في رئاسات اللجان داخل المجلس، ولم تشارك اي منهن على سبيل المثال في جلسة مناقشة اتفاقية تسوية المطالبات المالية بين العراق والولايات المتحدة.

جدول (13): نسبة تمثيل البرلمانيات في اللجان النيابية الدائمة

| ت | أسم اللجنة | العدد الكلي للأعضاء | عدد البرلمانيات | النسبة | عدد رؤوساء اللجان | عدد نواب رؤوساء اللجان | عدد المقربين |
|----|------------------------------|---------------------|-----------------|--------|-------------------|------------------------|--------------|
| 1 | العلاقات الخارجية | 17 | 6 | 35.2 | 0 | 0 | ش |
| 2 | الأمن والدفاع | 17 | 0 | 0 | 0 | 0 | ش |
| 3 | القانونية | 15 | 1 | 6.6 | 0 | 0 | 0 |
| 4 | النزاهة | 17 | 1 | 5.8 | 0 | 0 | 0 |
| 5 | المالية | 15 | 2 | 13.3 | 0 | 0 | ش |
| 6 | النفط والغاز والطاقة | 16 | 3 | 18.7 | 0 | 0 | 0 |
| 7 | الاقتصاد والاستثمار | 16 | 3 | 18.7 | 0 | 0 | 0 |
| 8 | الخدمات والأعمار | 15 | 8 | 53.3 | 1 | 0 | 1 |
| 9 | العمل والشؤون الاجتماعية | 8 | 1 | 12.5 | 0 | 0 | 0 |
| 10 | حقوق الإنسان | 13 | 6 | 46.1 | 0 | 0 | ش |
| 11 | التربية | 16 | 8 | 50 | 0 | 0 | ش |
| 12 | التعليم العالي والبحث العلمي | 13 | 6 | 46.1 | 0 | 0 | 1 |
| 13 | الصحة والبيئة | 15 | 6 | 40 | 1 | 0 | ش |
| 14 | المصالحة والمساءلة والعدالة | 9 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 15 | الشباب والرياضة | 9 | 1 | 11.1 | 0 | 0 | 0 |

| ت | أسم اللجنة | العدد الكلي للأعضاء | عدد البرلمانيا ت | النسبة | عدد رؤوساء اللجان | عدد نواب رؤوساء اللجان | عدد المقررين |
|----|-------------------------------------|---------------------|------------------|--------|-------------------|------------------------|--------------|
| 16 | الزراعة والمياه | 15 | 4 | 20 | 0 | ش | 0 |
| 17 | الأوقاف والشؤون الدينية | 9 | 1 | 11.1 | 0 | 0 | 0 |
| 18 | السياحة والآثار | 7 | 1 | 14.2 | 0 | 0 | 0 |
| 19 | المرحلين والمهجرين والمغتربين | 9 | 5 | 55.5 | 1 | 1 | ش |
| 20 | الأقاليم والمحافظات | 11 | 3 | 27.2 | 0 | 0 | 0 |
| 21 | مؤسسات المجتمع المدني | 7 | 3 | 42.8 | 0 | 1 | 1 |
| 22 | الثقافة والإعلام | 8 | 2 | 25 | ش | ش | ش |
| 23 | الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين | 8 | 3 | 37.5 | 0 | 0 | 1 |
| 24 | العشائر | 7 | 0 | 0 | ش | ش | ش |
| 25 | شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني | 8 | 1 | 12.5 | 1 | 0 | 0 |
| 26 | المرأة والأسرة والطفولة | 6 | 6 | 100 | 1 | 1 | 1 |
| | المجموع الكلي | 306 | 81 | 26.4 | 5 | 3 | 5 |

ش : تعني منصب شاغر

الفصل الثالث

استطلاع رأي حول دور المرأة البرلمانية

مقدمة

كشفت نتائج استطلاع الرأي عن حقائق مهمة داعمة للجهود المبذولة في معرفة سبل دعم وتفعيل دور المرأة البرلمانية في العراق، لعل أهمها :

1- تنامي الوعي السياسي لدى المجتمع

تعد متابعة الأنشطة السياسية عموماً، والبرلمانية خصوصاً، واحدة من تجليات المشاركة السياسية في البلدان الديمقراطية، وأشارت النتائج المستقاة من الاستطلاع ارتفاع نسبة متابعة المواطنين للأنشطة البرلمانية في دورته السابقة

وترتبط متابعة الأنشطة البرلمانية بقوة بالمستوى التعليمي للأفراد، إذ ترتفع بارتفاع مستوى تحصيلهم الدراسي.

وتختلف متابعة الأنشطة البرلمانية حسب الجنس، حيث نجد أن الذكور أكثر متابعة للأنشطة البرلمانية مما هو الحال بالنسبة للإناث

2- تنامي الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة

رغم حداثة التجربة الديمقراطية، وعدم تكاملها، وبخاصة ما يتصل بتوسعة مشاركة المرأة، فإن المجتمع العراقي، الذي كان سابقاً قبل غيره من مجتمعات الشرق الأوسط إلى إدماج المرأة في الحياة السياسية، يبدو اليوم أكثر تقبلاً لتسليم المرأة لادوار قيادية، كرئاسة اللجان البرلمانية، ورئاسة الكتل البرلمانية، وحتى في رئاسة البرلمان نفسه.

إن منح الناخبين (ذكوراً وإناثاً) أصواتهم لصالح المرشحات من النساء يدل على فاعلية دور المرأة في كسب أصوات الناخبين، وقدرتها على كسب تأييدهم لها، وقد كشف الاستبيان أن نصف المستطلعين من إجمالي العينة قد منحوا أصواتهم لنساء.

3- التقويم المتوسط لأداء البرلمانية

عموما يرى أفراد العينة أن أداء البرلمانية يتسم بالضعف، وبخاصة في مجالات: الاهتمام بالقضايا المالية والاقتصادية والاهتمام بحقوق الإنسان والاهتمام بمحوم المواطن. ولدى مقارنة أداء المرأة البرلمانية بالرجل فان 54% من الأفراد يرون أن أداء المرأة كان متوسطا.

وان فاعلية أداء البرلمانية يرتبط بعدد من العوامل في مقدمتها معرفتها الشخصية بمحوم المواطن ومشكلاته بوصفها جزءا من المجتمع، ومن ذلك نلمس الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع لنجاح البرلمانية بالاعتماد على قدراتها الشخصية، ويتوافق إلى حد ما مع إمكانية منحها صوته في الانتخابات.

4- الوعي بالأدوار التقليدية الحاكمة لنشاط المرأة

إن وجود المرأة في البرلمان لن يضمن بالضرورة مناصرة حقوقها، ولا نجد غرابة في هذه الآراء فلم تكن حقوق المرأة من بين الأولويات التي حظيت باهتمام البرلمان السابق عموما.

كذلك ترى النسبة الأعلى من العينة أن البرلمانية يمكن أن تلعب الدور الرئيس في لجنة المرأة والأسرة، تليها لجنة التربية والتعليم ثم لجنة حقوق الإنسان. وهذا يعكس رؤية المجتمع لحدود ما يمكن أن تضطلع به المرأة البرلمانية وفق رؤيته لدورها الذي تحدده منظومة القيم في المجتمع ، ولذا يرتبط هذا الاعتقاد بعدم توقع تشكيل كتلة نسائية في مجلس النواب، وأن قضايا المرأة ستشكل محور اهتمام البرلمانيات في الدورة الحالية، تليها القضايا الاجتماعية ثم القضايا السياسية ثم القضايا الثقافية وأخيرا الاقتصادية.

تحليل نتائج استطلاع الرأي

يهدف تقييم أداء المرأة البرلمانية ومعرفة اتجاهات الرأي العام حول المشاركة السياسية للمرأة فقد نفذ المشروع لأغراض هذا التقرير استطلاعاً يهدف إلى معرفة رأي الجمهور بهذا الدور، ومواطن القوة/الضعف فيه. وتولى فريق الدراسة التحليل الإحصائي للبيانات ومعالجتها.

العينة

تألفت عينة الاستطلاع من 3500 فرد، تكاد تتوزع بالتساوي حسب الجنس. وقد شمل الاستطلاع خمس محافظات عراقية هي: بغداد، النجف، واسط، البصرة، والانبار. وقد روعي فيها التوزيع حسب مناطق المحافظة، وريفها وحضرها، مثلما روعي التوزيع التعليمي والعمرى، وتوزيعها حسب قطاع العمل، والمهنة، للحصول على عينة ذات تمثيل إحصائي مقبول.

جدول (14): توزيع العينة حسب المحافظة والجنس

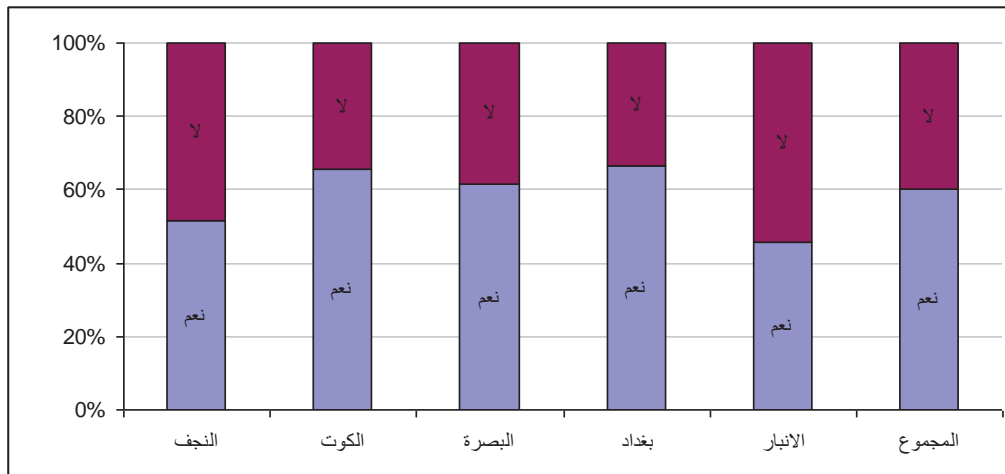
| المحافظة | عدد | | نسبة مئوية | | مجموع |
|----------|------|------|------------|------|-------|
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | |
| النجف | 225 | 305 | 42.5 | 57.5 | 100 |
| واسط | 291 | 179 | 61.9 | 38.1 | 100 |
| البصرة | 383 | 365 | 51.2 | 48.8 | 100 |
| بغداد | 719 | 500 | 59.0 | 41.0 | 100 |
| الانبار | 142 | 294 | 32.6 | 67.4 | 100 |
| المجموع | 1760 | 1643 | 51.7 | 48.3 | 100 |

تحليل إجابات العينة

أولاً: متابعة أنشطة البرلمان للدورة السابقة

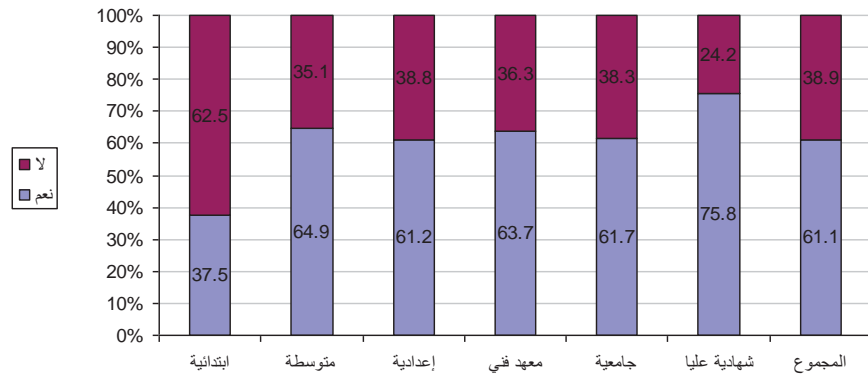
تعد متابعة الأنشطة السياسية عموماً، والبرلمانية خصوصاً، واحدة من تجليات المشاركة السياسية في البلدان الديمقراطية، كما تشير زيادة نسبة متابعة الأنشطة السياسية والبرلمانية إلى مدى اهتمام المواطنين في الشأن السياسي، ورصدهم لحركة السياسيين والبرلمانيين وأعضاء الحكومة.

وأشرت النتائج المستقاة من الاستطلاع ارتفاع نسبة متابعة أنشطة البرلمان في دورته السابقة إلى حوالي 60% من مجموع الأفراد المستطلعة آرائهم. وقد تفاوتت هذه النسبة حسب المحافظة فقد وصلت في واسط وبغداد إلى 66% بينما في البصرة إلى 61%، والنجف 51%، بينما تدنت في الانبار إلى 46%. (ينظر: الشكل)



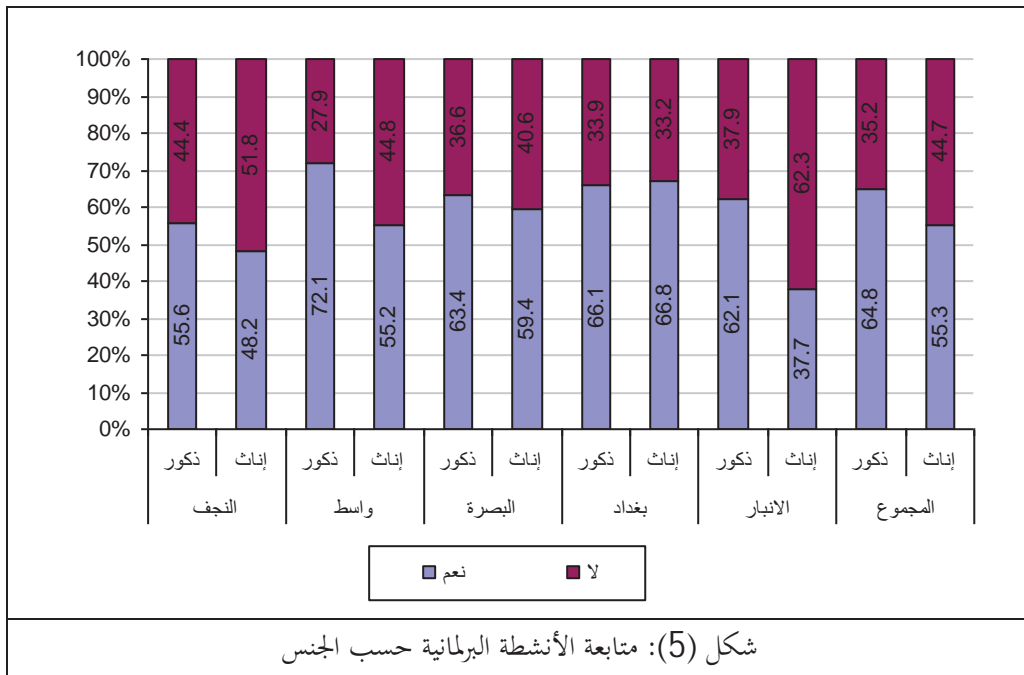
شكل (3): هل كنت متابِعاً لأنشطة البرلمان للدورة السابقة

وترتبط متابعة الأنشطة البرلمانية بقوة بالمستوى التعليمي للأفراد، إذ ترتفع بارتفاع مستوى تحصيلهم الدراسي، فتصل أقصاها عند الأفراد الذين يحملون شهادة عليا 76%، بينما تبلغ أدنى نسبة عند أولئك الذين لا يتجاوز تحصيلهم المرحلة الابتدائية (38%).



شكل (4): هل كنت متابعاً لأنشطة البرلمان للدورة السابقة (حسب المستوى التعليمي)

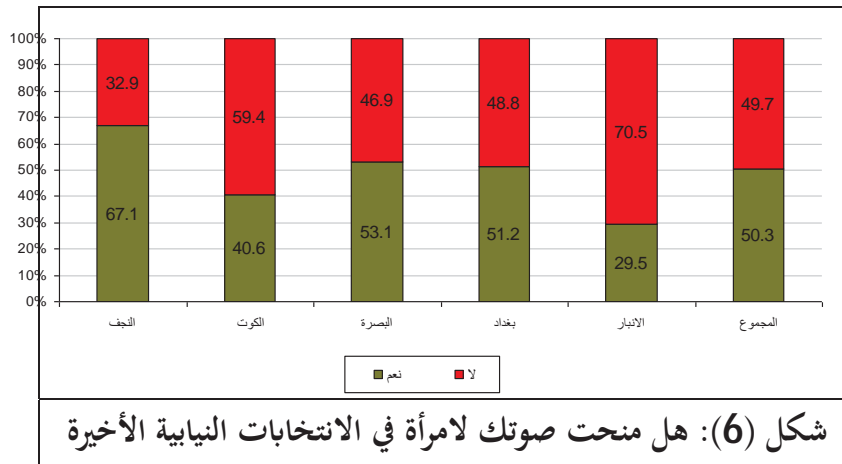
وترتبط متابعة الأنشطة البرلمانية حسب الجنس، حيث نجد أن الذكور أكثر متابعة للأنشطة البرلمانية مما هو الحال بالنسبة للإناث (56% للذكور مقابل 44% للإناث). وقد بلغت أقصاها في واسط (72% للذكور و 23% للإناث).



شكل (5): متابعة الأنشطة البرلمانية حسب الجنس

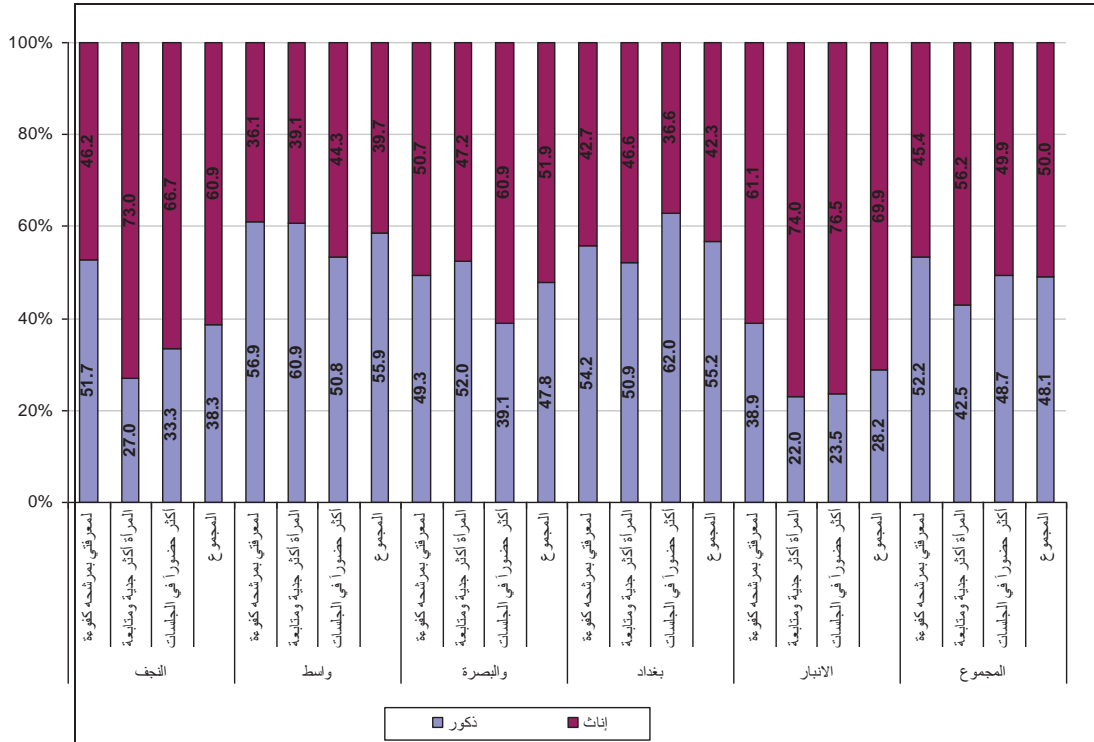
ثانيا: التصويت لامرأة

رغم أن النظام الانتخابي المبني في الانتخابات الأخيرة يعد هجيناً، لأنه يجمع بين مزايا القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة، إلا أنه وفر فرصة للناخبين لاختيار مرشحهم على أساس من المعرفة بشخص المرشح، بدل التصويت لمجمل القائمة، كما تمت قبل ذلك انتخابات الجمعية الوطنية، ومجلس النواب في دورته الأولى. إن منح الناخبين (ذكورا وإناثا) أصواتهم لصالح المرشحات من النساء يدل على فاعلية دور المرأة في كسب أصوات الناخبين، وقدرتها على كسب تأييدهم لها، وقد كشف الاستبيان أن نصف المستطلعين من إجمالي العينة قد منحوا أصواتهم لنساء. وتتباين هذه النسبة حسب المحافظة، فقد منح 67% من الأفراد المستطلعة آراؤهم في النجف أصواتهم لمرشحات من النساء، بينما تتدنى في الانبار إلى 29.5%، وفي واسط إلى 41%.

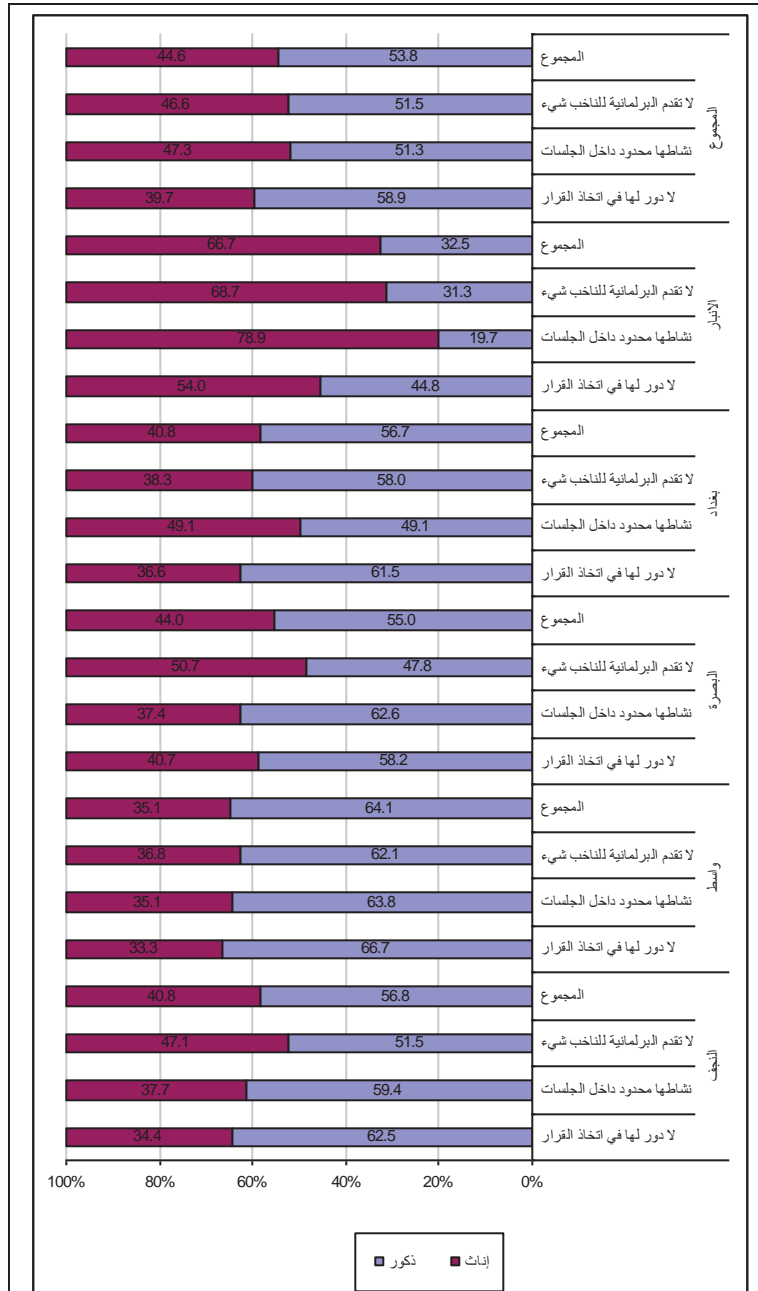


وعند تحليل الأسباب التي تقف وراء تلك الإجابات، فقد بين المسح أن الذين منحوا أصواتهم لامرأة كان بسبب المعرفة بشخصية المرشحة في المقام الأول (44%)، بينما كانت النظرة إلى جدية ومتابعة المرأة للشأن السياسي بالمرتبة الثانية (34%)، في حين جاء حضور المرأة بالمرتبة الثالثة (31%) من بين الأسباب التي دعت إلى إعطاء الأصوات لمرشحات من النساء.

أما عند استقصاء الأسباب التي أدت إلى عدم إعطاء الناخب صوته للمرشحات، فإن ترتيب الأسباب جاء على النحو التالي: ان المرأة البرلمانية لم تقدم للناخب شيئا (36%)، لا دور لها في اتخاذ القرار (32%)، ولنشاطها المحدود داخل الجلسات (32%).

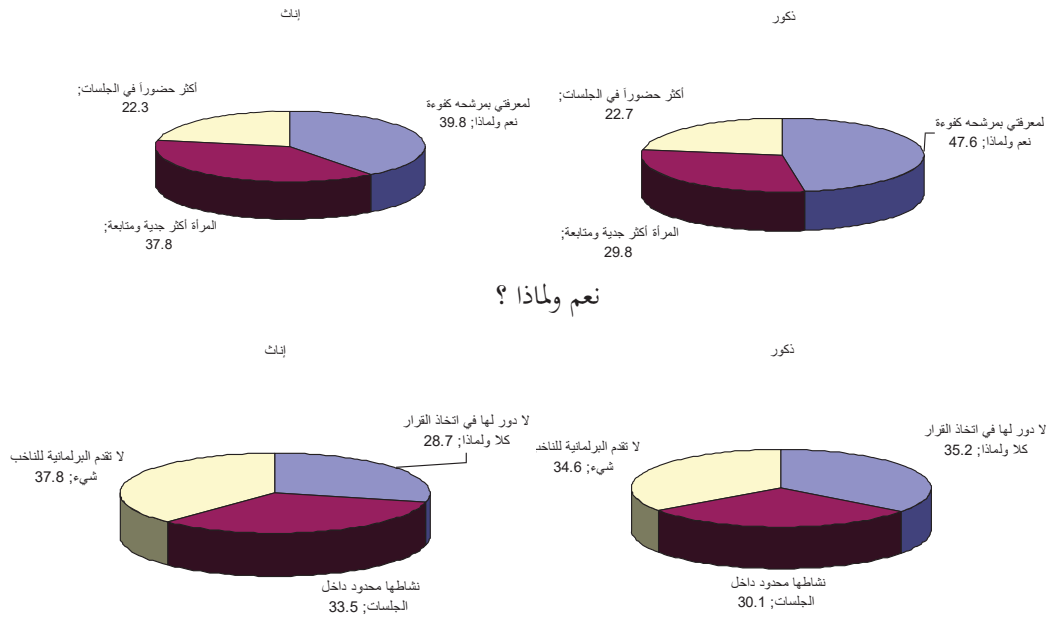


شكل (7): سبب منح الأصوات لامرأة في الانتخابات



شكل (8): سبب عدم منح الأصوات لامرأة في الانتخابات

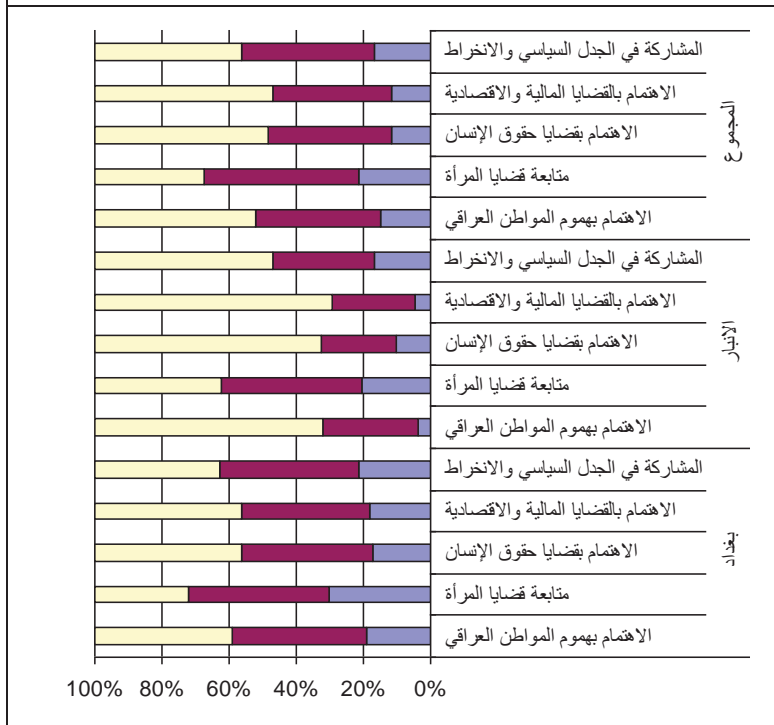
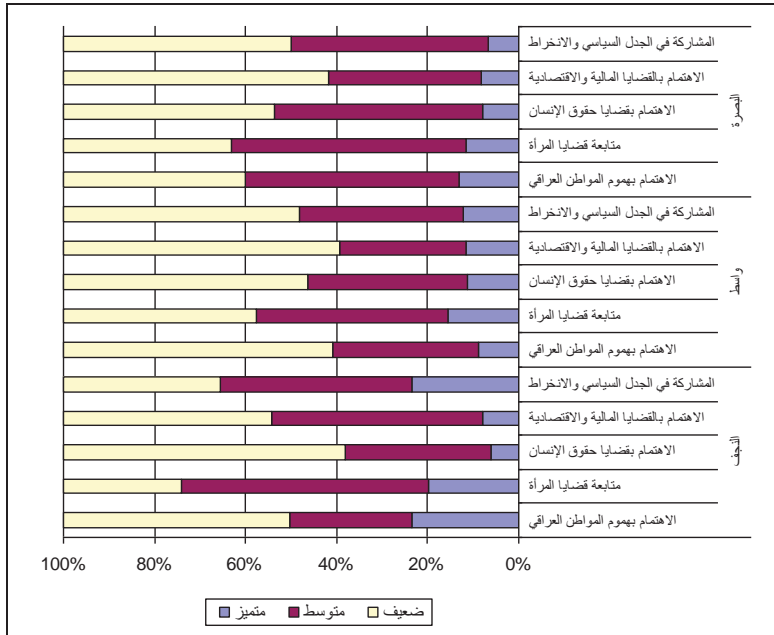
وعند تحليل النتائج على مستوى الجنس نجد أن النتائج تقترب من التوزيع السابق.



شكل (9): لا ولماذا؟

ثالثا: تقويم أداء البرلمانية

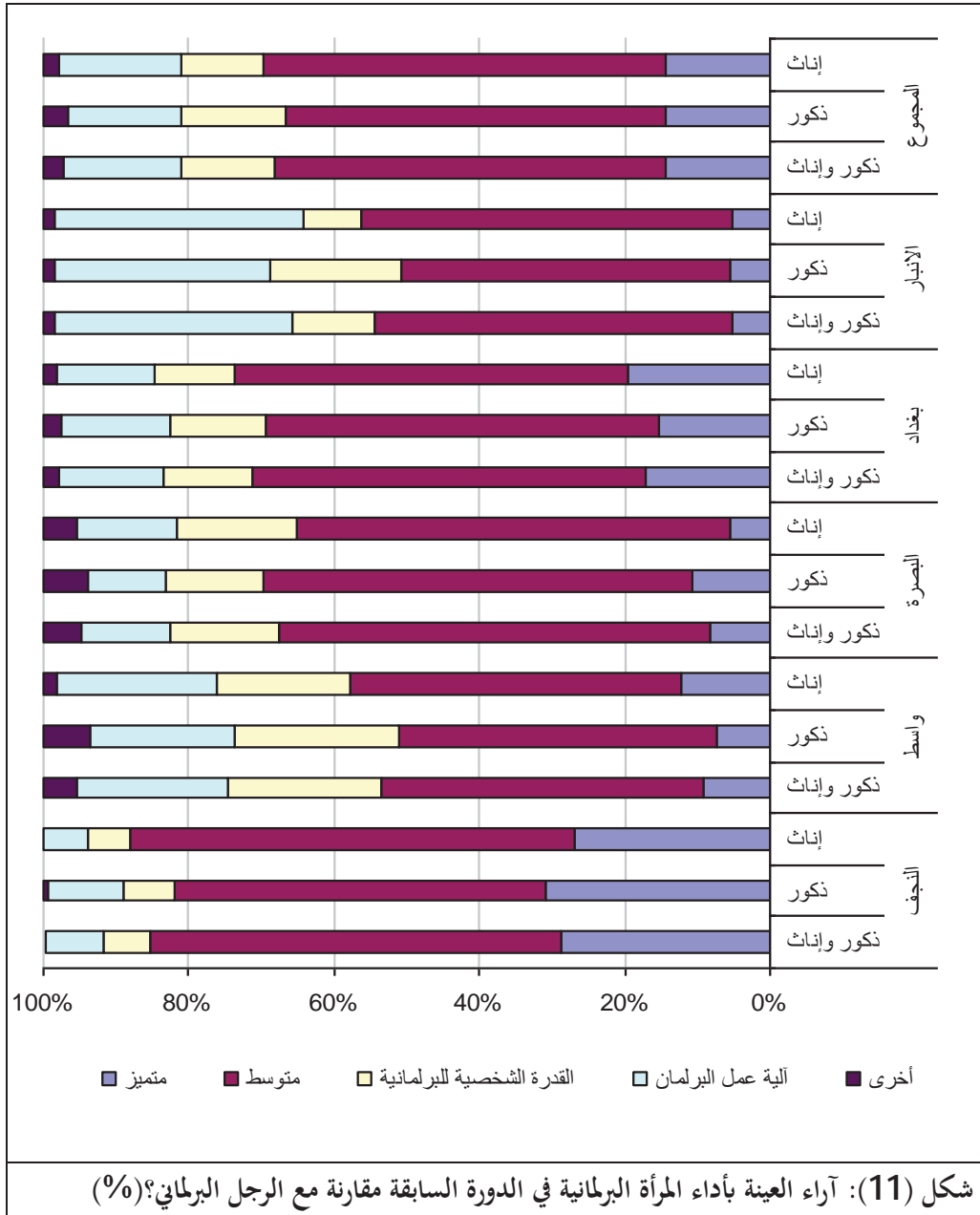
وعموما يرى أفراد العينة أن أداء البرلمانية يتسم بالضعف، وبخاصة في مجالات: الاهتمام بالقضايا المالية والاقتصادية (53%)، والاهتمام بحقوق الإنسان (52%)، والاهتمام بمحوم المواطن (48%)، والمشاركة في الجدل السياسي (44%). بينما يرى 46% من الأفراد أن أداءها كان متوسطا في متابعة قضايا المرأة. ويقترب التوزيع حسب الجنس من الاتجاهات العامة للتقويم السابق. بينما نجد بعض التفاوت في تقويم الأفراد لدور المرأة البرلمانية. ويعطي أفراد العينة في محافظة النجف تقويما متوسطا للبرلمانية في ثلاث من هذه الأنشطة، بينما نجد الانبار أكثر تطرفا في تقويم دور البرلمانية (ينظر الشكل)



شكل (10): ما هو تقويمك لأداء البرلمان في الدورة النيابية؟

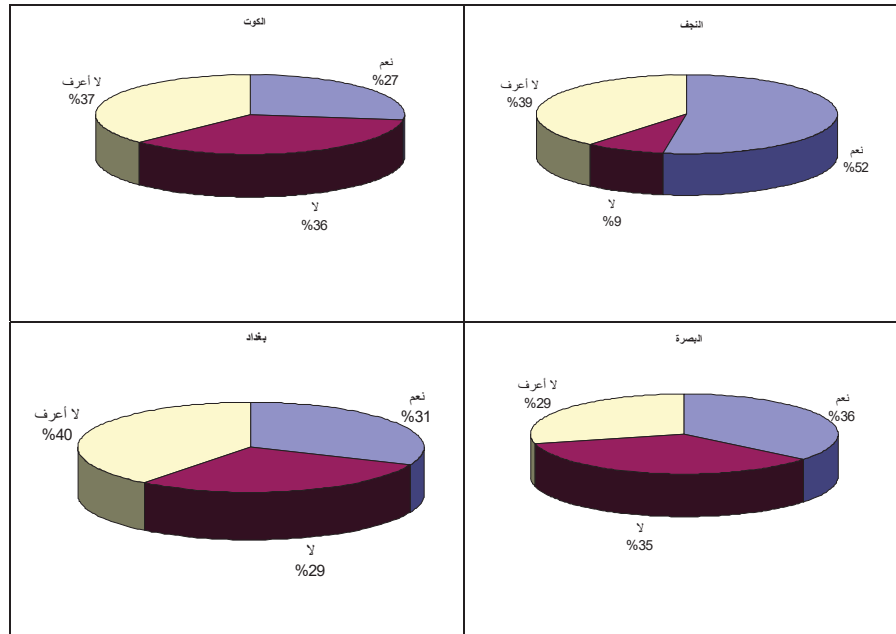
رابعا: أداء البرلمان مقارنة بالرجل

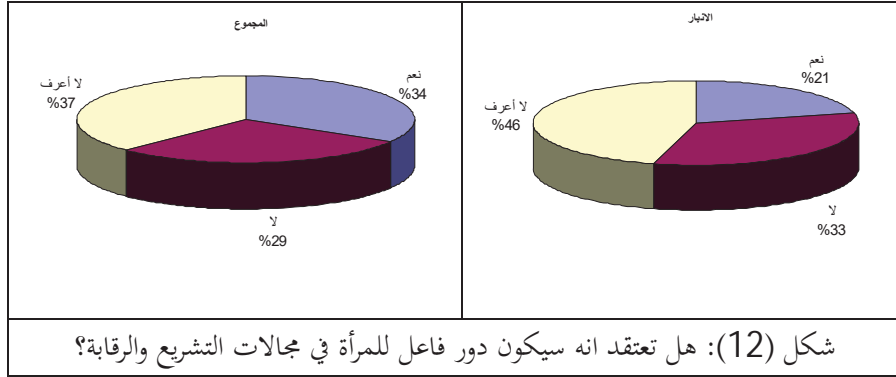
ولدى مقارنة أداء المرأة البرلمانية بالرجل فان 54% من الأفراد يرون أن أداء المرأة كان متوسطا، فيما يرى 14% منهم أن أداءها متميزا، ويرى 13% إنها تمتلك قدرة شخصية، واعتبر 16% منهم أن ضعف ادائها يعود الى آلية عمل البرلمان تناسب المرأة.



خامسا: فعالية البرلمان في مجالات التشريع والرقابة

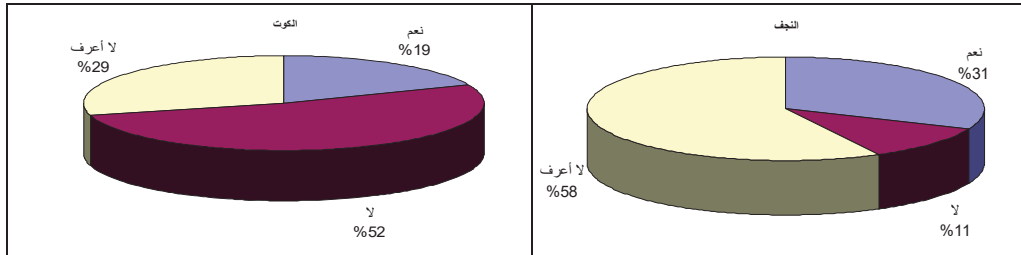
يرى 34% من العينة أنه سيكون للمرأة دور فاعل في مجالات التشريع والرقابة، بينما يرى 29% منهم أنها لن تستطيع أن تمارس مثل هذه الأدوار، كما أن الإناث من العينة أكثر تفاعلاً تجاه دور البرلمانية. ويبدو الأفراد في النجف أكثر ثقة بدور المرأة في مجالات التشريع والرقابة مقارنة ببقية المحافظات، بينما نجد الانباريين أقل ثقة بدور المرأة في مجالات التشريع والرقابة. (انظر الشكل التالي)

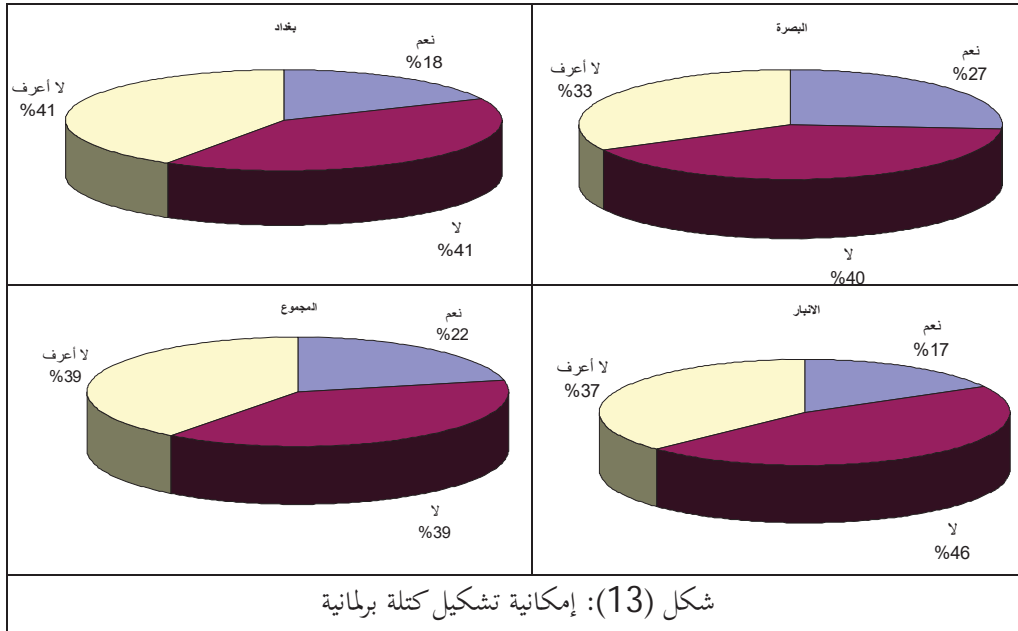




سادسا: إمكانية تشكيل كتلة برلمانية

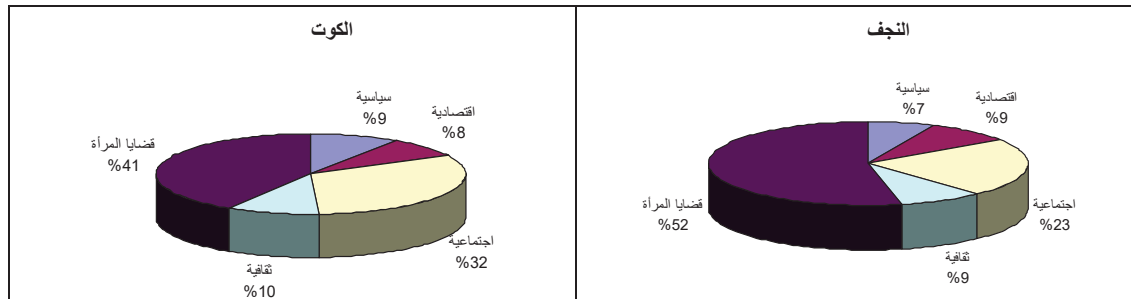
إبان الدورة البرلمانية الأولى، فشلت محاولات البرلمانيات تشكيل كتلة نسائية، إذ استمرت البرلمانيات يمارسن أدوارهن في إطار أحزابهن وكتلهن البرلمانية. ولهذا لا غرابة أن يسود عدم التأكد آراء العينة تجاه احتمال ان تتجه البرلمانيات الى تشكيل كتلة نسائية في مجلس النواب، إذ يعتقد حوالي 22% فقط من أفراد العينة إمكانية تشكيل مثل هذه الكتلة، وتتقارب إجابات الذكور والإناث حول هذا الاحتمال. في مقابل ذلك لا يتوقع 39% من أفراد العينة بإمكانية تشكيلها. وتوضح الأشكال البيانية الآتية إجابات العينة عن إمكانية تشكيل هذه الكتلة حسب المحافظة.

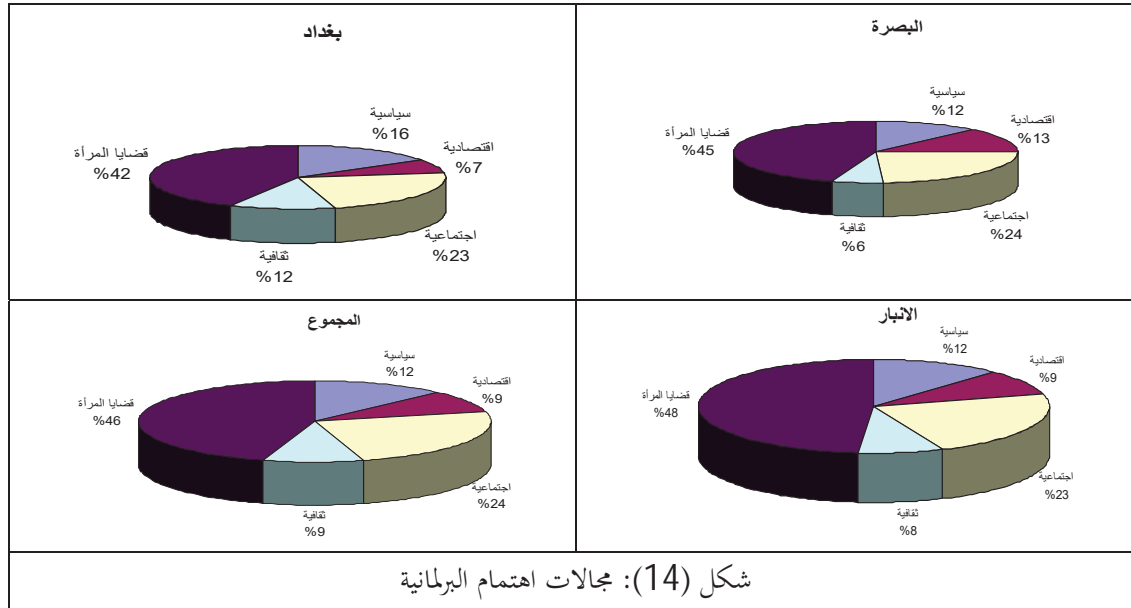




سابعاً: مجالات اهتمام البرلمانية

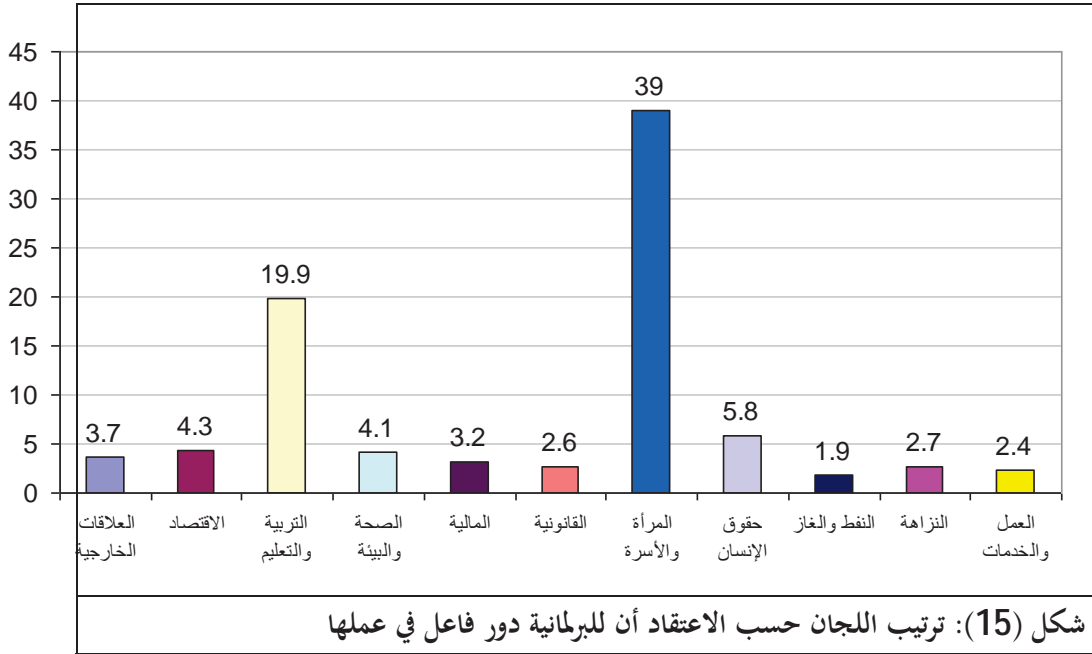
يرى حوالي من نصف العينة (46%) أن قضايا المرأة ستشكل محور اهتمام البرلمانيات في الدورة الحالية، في حين يرى 24% منهم أن القضايا الاجتماعية ستشكل محور هذا الاهتمام. بينما تحتل القضايا السياسية المرتبة الثالثة في سلم اهتمامات البرلمانية (12%)، تليها القضايا الثقافية والاقتصادية (9%) لكل منها.





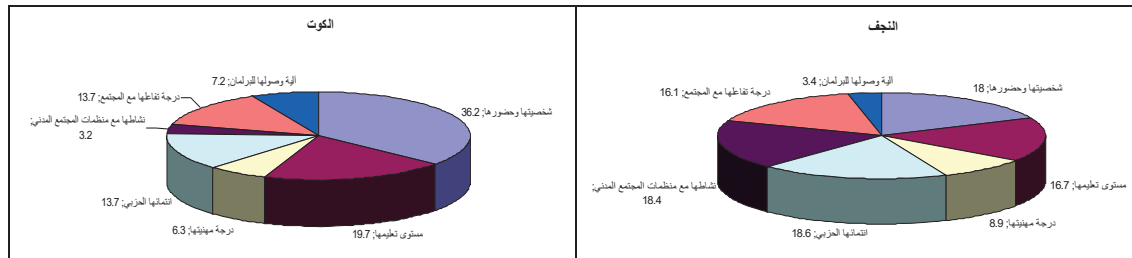
ثامنا: فعالية دور البرلمانية في اللجان

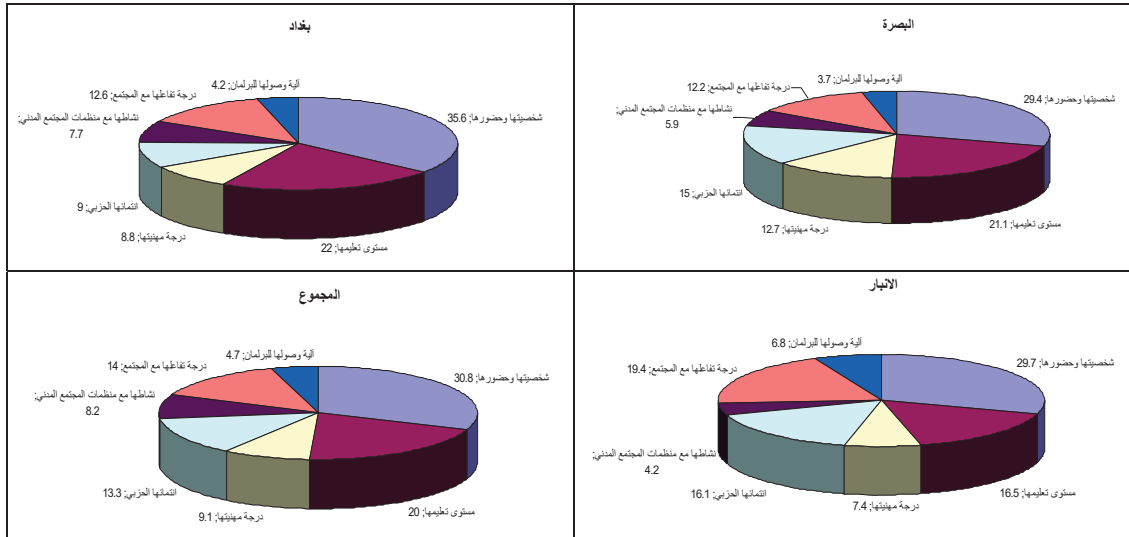
وعند الطلب إلى الأفراد ترتيب اللجان البرلمانية حسب اعتقادهم بإمكانية أن تلعب العضو في مجلس النواب دورا فاعلا فيها، فقد اعتقد 39% من العينة أن البرلمانية يمكن أن تلعب الدور الرئيس في لجنة المرأة والأسرة، تليها لجنة التربية والتعليم (20%)، ثم لجنة حقوق الإنسان (6%). وهذا يعكس رؤية المجتمع لحدود ما يمكن أن تضطلع به المرأة البرلمانية، ويتسق الى حد كبير مع مجالات اهتمامها التي عرضت في الفقرة السابقة. ويتقارب التوزيع على مستوى المحافظات مع الاتجاه السابق، وان اختلفت النسب بعض الشيء.



تاسعا: عوامل نجاح المرأة

يختلف تقدير أفراد العينة للعوامل التي تساهم في نجاح المرأة في مجلس النواب، حيث يعتقد حوالي 31% منهم أن شخصيتها وحضورها ستلعب الدور الرئيس في نجاحها، يليه في الأهمية مستوى تعليمها (20%)، ثم درجة تفاعلها مع المجتمع (14%)، ثم انتمائها الحزبي (13%)، فدرجة مهنتها (9%)، ونشاطها مع منظمات المجتمع المدني (8%)، والية وصولها إلى البرلمان (5%). ومن ذلك نلمس الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع لنجاح البرلمانية بالاعتماد على قدراتها الشخصية، ويتوافق إلى حد ما مع إمكانية منحها صوته في الانتخابات.

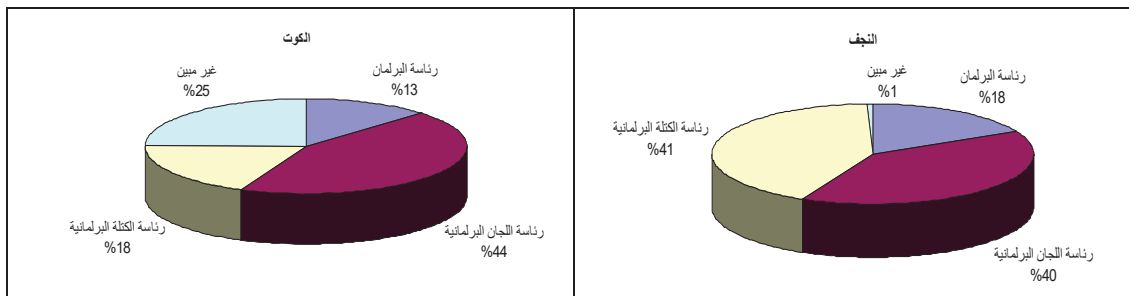


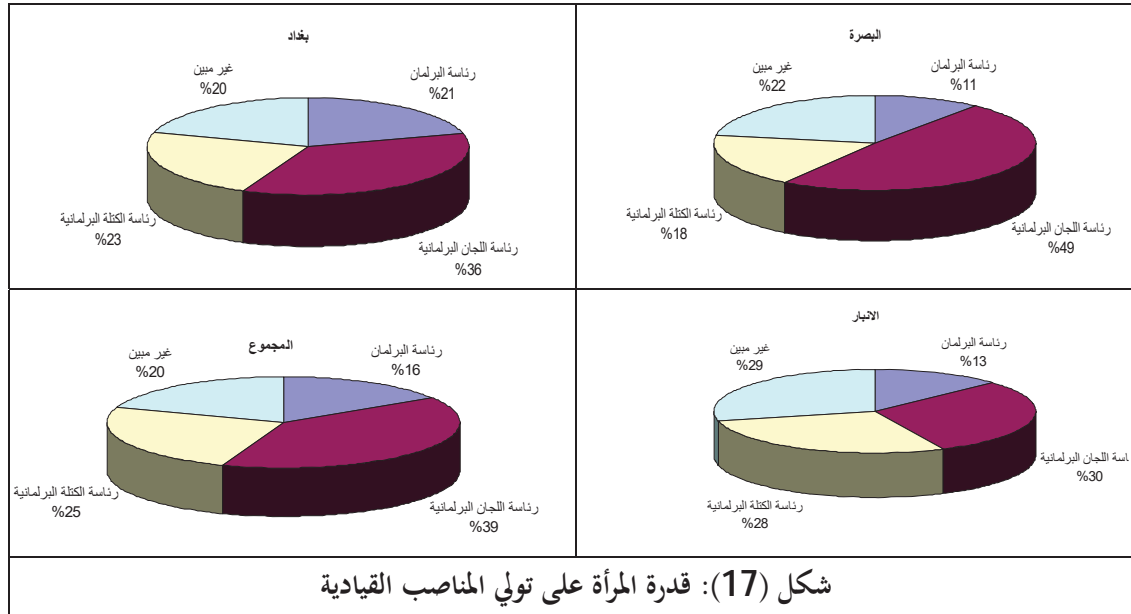


شكل (16): عوامل نجاح البرلمانية (%)

عاشرا: قدرة المرأة على تولى المناصب القيادية

رغم حداثة التجربة الديمقراطية، وعدم تكاملها، وبخاصة ما يتصل بتوسعة مشاركة المرأة، فإن المجتمع العراقي، الذي كان سابقا قبل غيره من مجتمعات الشرق الاوسط الى ادماج المرأة في الحياة السياسية، أميل اليوم الى تقبل تسنم المرأة لادوار قيادية، كرئاسة اللجان البرلمانية، ورئاسة الكتل البرلمانية، وحتى في رئاسة البرلمان نفسه. لذا يعتقد 39% من الافراد المستطلعة آرائهم بقدرة المرأة على تولى رئاسة اللجان البرلمانية، بينما يرى 25% منهم امكانية المرأة على تولى رئاسة الكتل البرلمانية، في حين يرى 16% منهم أنها تستطيع تتولى رئاسة البرلمان.

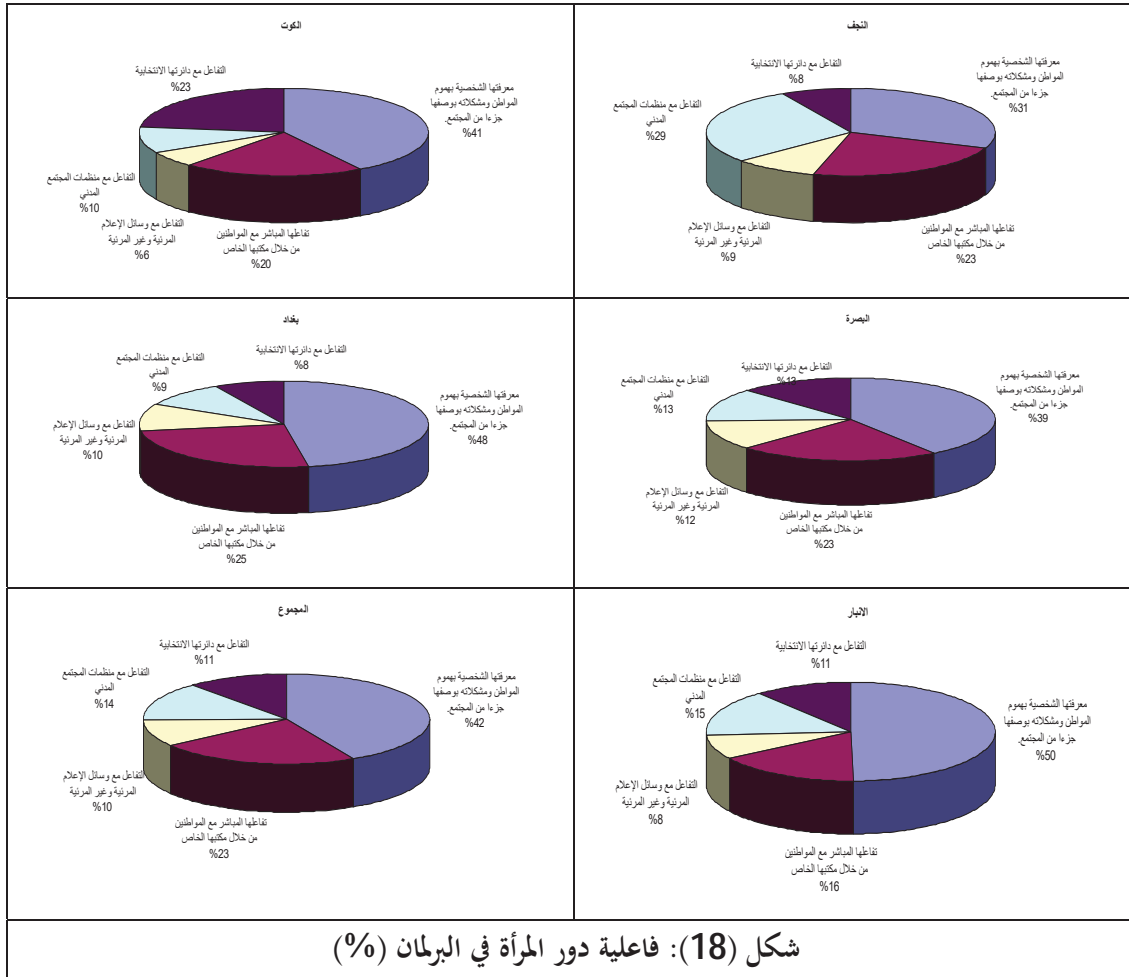




حادي عشر: فاعلية دور المرأة في البرلمان

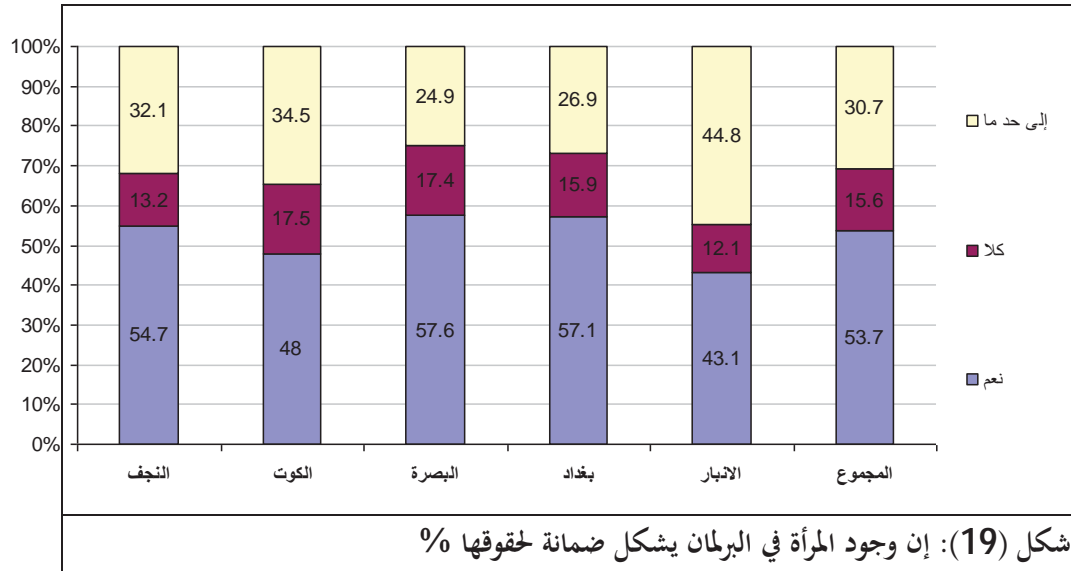
يرى أفراد العينة أن فاعلية أداء البرلمانية يرتبط بعدد من العوامل في مقدمتها:

- معرفتها الشخصية بمحوم المواطن ومشكلاته بوصفها جزءاً من المجتمع %42
- تفاعلها المباشر مع المواطنين من خلال مكتبها الخاص %23.
- التفاعل مع منظمات المجتمع المدني %14
- التفاعل مع دائرتها الانتخابية %11
- التفاعل مع وسائل الإعلام المرئية وغير المرئية %10



ثاني عشر: أهمية وجود المرأة بالنسبة لضمان حقوقها

يؤيد 58% من أفراد العينة مقولة إن وجود المرأة في البرلمان سيضمن مناصرة حقوقها، في حين لا يؤيدها حوالي 16%.





آراء حول أداء المرأة البرلمانية

ان استطلاع رأي الجمهور عن اداء البرلمانيات لايعني عن معرفة رأي النخب من المثقفين والاكاديميين والسياسيين والنواب السابقين انفسهم من النساء والرجال لسببين الاول تقديم الخبرة والمشورة والرأي الواعي المحايد والثاني توفير قاعدة رأي موحدة نقدمها لبرلمانيات الدورة الثانية وهن في اول مسيرة العمل السياسي لتكون دعما لادائهن ودافعا الى المزيد من المشاركة وبلورة المواقف الموحدة, وقد سعى المشروع الى استطلاع رأي العديد من الشخصيات وعلى الرغم من تنصل بعضهم عن الادلاء برأيه اما مجاملة للبرلمانيات او لاجل ان لايجسب عليه موقفا الا ان مابرز من الاراء التي ندرجها ادناه دفعت الى ان يكون هذا الجزء فصلا مستقلا.

1- آلاء السعدون: عضو مجلس نواب / الدورة الاولى

ماهي اهم التحديات التي واجهت المجلس في الدورة الاولى ؟

كان الوضع الامني مؤثر بشكل سلبي على البرلمان في السنتين الاوليين مع الشد الطائفي فضلا عن عدم استقرار الوضع السياسي من اهم التحديات. ثم الآلية التي كانت تمضي بها القوانين مع عدم وجود جدول اعمال مسبق فضلا عن عدم الالتزام به حرفيا في حالة وجوده وطريقة ادارة الجلسة من قبل هيئة الرئاسة مما ادى الى تعطيل كبير في عمل المجلس.

ما تأثير الكتلة والحزب على اداء المرأة؟

لاشك ان هناك التزام ادي مع الكتلة يفرض على النائب التصويت مع كتلته حتى مع عدم تأييده لقراراتها ولكن اعتقد انه ربما كان من الممكن التحرك في ظل المشتركات غير المختلف عليها ضمن الكتلة النسوية في البرلمان ولكن في الواقع ان الكتلة النسوية لم تفعل بصورة حقيقية مما ادى الى ضياع الجهود التي بذلت في سبيل ايجادها وتفعيلها بصورة صحيحة ومؤثرة لانه كان هناك العديد من النساء في الكتل ممن كانت لهن اراء مختلفة عن كتلهن ولكن الجهود الفردية تكون اضعف واقل تأثيرا من الجهود الجماعية

2- القاضي قاسم العبودي: عضو مجلس المفوضين/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

ماهو تأثير قوانين الانتخابات العراقية على حصة (كوتا) النساء التي اقراها الدستور؟

ان قانون رقم 16 لسنة 2005 الذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب في دورته الاولى والذي اعتمد القائمة المغلقة ضمن تحقيق الكوتا من خلال المادة - 14 ثانيا (اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك مؤثرا على نسبة تمثيل النساء) انما يعتمد تأثير قوانين الانتخابات على حسب اعتمادها نظام القائمة المغلقة أو القائمة المفتوحة . اهم الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام القائمة المفتوحة هي كوتا النساء لان الناخب بإمكانه ان يغير ترتيب القائمة بالشكل الذي يفوت المنفعة من إجبار الكيان السياسي على وضع ترتيب معين للقائمة يضمن تحقيق الكوتا خاصة عندما لا يتضمن القانون نص صريح بنسبة النساء كما حصل في قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (36) لسنة 2008 مما حملنا كمفوضية عبئا كبيرا ومسؤولية في ترجمة النص بالشكل الذي يحقق النسبة وقد تم تفسير هذا النص تفسيراً لغوياً بأن تكون المرأة ثالث ثلاثة من الفائزين باعتبار ان كلمة (فائزين) قرينة لفظية على ذلك, ولو اراد المشرع ان تكون المرأة رابع اربعة لقال في نهاية كل ثلاثة من الفائزين الرجال .

وقد تم تلافي ما حصل في قانون انتخابات مجالس المحافظات من اعتراضات على النتائج وغيرها من اجراءات في تعديل قانون إنتخابات مجلس النواب رقم (16) لسنة 2005.

الى قانون رقم (26) لسنة 2009 الذي نص صراحةً على كوتا النساء وضمن تحقيقها كما ورد في ثالثاً من المادة (3) من القانون .

3- الدكتور موسى الموسوي: رئيس جامعة بغداد

ما هو رأيك في اداء برلمانيات الدورة الاولى من واقع اهم مكتسبات المرأة وهي كوتا النساء ؟

ان تجربة كوتا النساء مازالت فتية وهي بعد لم تساعد في افراز نخب سياسية نسوية على مستوى من الاداء يتناسب مع العدد الكبير منهن داخل المجلس وقد برزت اقلية لا يتجاوز عددهن 10 نساء في مجلس النواب السابق يتحدثن في الجلسات ويعملن في اللجان ويظهرن في وسائل الاعلام ويستواصلن مع الناس في حين بقي ما يقارب 65 امرأة لا يعرفهن الجمهور . وتأتي هذه الملاحظة لحث البرلمانيات الجدد في هذه الدورة على تفعيل دورهن وابعادهن بالمواقف والعمل بما يتناسب مع نسبتهم.

4- علياء الانصاري: كاتبة وناشطة مدنية

ماهو رأيك بأداء المرأة البرلمانية؟

اعتقد ان الحديث عن اداء البرلمانية العراقية لا يكون بمعزل عن الحديث عن التجربة الديمقراطية الحديثة في العراق وعند التقويم العام للحركة السياسية بعد 2003.

وللديمقراطية حديث طويل، ولتقويم الحركة السياسية ايضا حديثه الطويل، حيث ان هناك الكثير من الاخفاقات سواء على مستوى الديمقراطية او الحركة السياسية، يتساوى فيها الرجل والمرأة، كما يتساوى فيها الفرد والمجتمع بشكل عام.

ولكن بما ان الحديث عن المرأة السياسية في العراق بعد 2003 وتحديد المرأة في البرلمان العراقي، فاعتقد ان التجربة السابقة لم تقدم شيئا يذكر، ولم تضيف شيئا على مستوى تحقيق الديمقراطية او على مستوى الحركة السياسية او على مستوى المرأة نفسها في داخل البرلمان.

فالملاحظ على الدورة السابقة

- ضعف اداء البرلمانية.
- وجود عدد دون نوعية.
- مازالت المرأة غائبة عن اللجان الفاعلة في الاحزاب التي تنتمي اليها، وفود المفاوضات، لجان القيادة، صناعة القرار. مازال الحزب يحتاجها كعدد ويعترف بها كعدد. وهذا يعود بالدرجة الاولى للنساء انفسهن داخل الاحزاب قبل الرجال.
- ضعف اهتمام البرلمانيات بقضايا المرأة، وعدم التمثيل الحسن لتلك القضايا وهذا واضح لانه الى الان لم تشرع قوانين تخدم واقع المرأة و ولم يتحسن أي شي في واقعها على الارض.

- عدم ارتفاع مستوى البرلمانية عما كان عليه قبل الدخول، فبعد اربع سنوات، مازالت اولئك النسوة بنفس المستوى الذي دخلن عليه، فالقليات الفاعلات والناشطات هن انفسهن لم يضيف اليهن عددا اخر.

5- الدكتور صفاء الدين الصافي: وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

مارأيك بأداء البرلمانيات في الدورة الاولى وهل يتناسب مع حجم المكتسبات بضمنها الكوتا؟

لقد تبين نشاط المرأة في مجلس النواب كما تبينت النساء اللواتي وصلن الى المجلس بخلفتين واهتمامهن فمهنه الاكاديميات و المتخصصات وبينهن الناشطات في المجال المدني وبعضهن سياسيات متميات لاحزاب , وقد تبين ان من بين هؤلاء من تمتلك القدرة على التعبير عن وجهات النظر حسب ملاحظتنا لمداخلتهن ومن خلال نشاطهن في اللجان ومشاركتهم في المؤتمرات والندوات داخل وخارج العراق ومن خلال تصريحاتهن ولقاءتهن الاعلامية مما يؤكد تمكن المرأة من لعب دور فاعل جنبها الى جنب الرجل في المشاركة في الحياة السياسية , واود التأكيد على ان الدرجة العلمية والشهادة لم تكن هي المعيار دائما في النشاط والاداء البرلماني للمرأة بل كان للخبرة والمعانة والتواصل مع الناس والرغبة في المشاركة فضلا عن التكوين الشخصي هي من ساعدت بعض النساء البرلمانيات على ان يبرزن وان كن هن الاقل عددا الا انه يبقى مؤشر على نمو وتصاعد دور المرأة وزيادة الوعي عندها بعد ان تم تمكينها وفسح المجال لها في المشاركة , على اننا نعول مستقبلا على المبدعات منهن من حملة الشهادات العليا ولديهن الرغبة في العطاء والمستمرات في العمل والاداء المتصاعد. وانا اؤمن بأن المرأة قادرة على خلق الاجواء وتوفير الظروف لمشاركة سياسية واعدة دون الحاجة الى توفير الدعم .

6- السيدة صفية السهيل : برلمانية سابقة وحالية

ماهي اهم التحديات التي واجهت المجلس في الدورة الاولى مما أثر على اداء المرأة؟

لقد كان للتشنجات الطائفية والخلافات بين الكتل السياسية اثره الواضح على الشارع وضعف وعي البرلمانين لاسيما البرلمانية بآليات العمل البرلماني والخلط ما بين الاجراءات والصلاحيات التنفيذية بما فيها صلاحيات مجالس المحافظات والتوافقات السياسية وتوقف تثبيت الاولويات بما فيها قضايا المرأة على الاتفاق السياسي وتحول الفيتو من هيئة رئاسة المجلس الى رؤساء الكتل مما ادى الى ضعف دور اعضاء المجلس كل هذه العوامل التي احاطت وأثرت على اداء المجلس كان لها التأثير الاهم على فعالية المرأة وادائها للدوار المطلوبة منها . من التحديات المهمة هي ان الاولوية كانت للملف الامني في حين ان الملفات الاخرى المهمة كالملف الاقتصادي والملف الانساني وقضايا الفقر والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان لم تعد لها اولوية وهي الملفات التي تحظى بأهتمام المرأة وتبرز دورها , كما ان عدد كبير من برلمانيات الدورة الاولى تنقصهن القدرات والخبرة والوعي بالعمل البرلماني . واود الاشارة ان المحاصصة التي ترسخت في كافة مفاصل الدولة كانت سببا في اختيار النساء في الوفود الرسمية التي تمثل العراق في المنتديات البرلمانية والاممية والذي عادة يبني على اساس المحاصصة بين الاحزاب و الولاء للحزب وللمقربات في داخل الاحزاب دون الاهتمام بالاختصاص والقدرة مما يؤدي الى ضعف ذلك التمثيل ويقدم صورة غير حقيقية عن آداء المرأة في المجلس.

ماتأثير الكتلة او الحزب على الاداء البرلماني للمرأة ؟ لقد أثرت الكتل والاحزاب على اداء المرأة في المجلس عن طريق اختيار النساء على اساس درجة ولائهن وليس على اساس الكفاءة . اما تجرّبي الشخصية فلم يكن هناك تأثير للقائمة على ادائي ولم تمنعني من ابداء الرأي او تغيير القناعات لما لدي من تجربة سابقة في العمل السياسي الا ان المجاملات من داخل الكتلة قد أثرت سلبا على ترشيحي للجنة الدائمة التي اخترت ان اعمل فيها مما ادى الى اقصائي في مقابل منح الفرصة لاحد رجال القائمة ليكون نائب اللجنة ترضية ومجاملة .

7- الدكتور نبيل ياسين : أكاديمي

مارأيك بأداء المرأة البرلمانية؟

يتمتع البرلمان العراقي بأعلى نسبة دستورية من التمثيل النسائي في الهيئة التشريعية. فقد تم تخصيص 25% من المقاعد كنسبة رسمية تتيح للمرأة أن تتبوأ مكانة الثلث في إدارة شؤون البلاد. وهذه النسبة هي أعلى

بكثير من نسبة وجود المرأة في البرلمانات الديمقراطية العريقة. إذ ان نسبة تواجد النساء في البرلمانات البريطانية والفرنسية والسويدية والدانماركية والأمريكية على سبيل المثال تتراوح بين 11% و 18%.

مع هذا فان النتائج التي تمخضت عن وجود هذه النسبة ، التي أصبحت نسبة ثابتة، ما تزال نتائج غير حاسمة فيما يتعلق بالتشريعات الأساسية للأسرة أو المجتمع برمته. فعلى سبيل المثال لم تتقدم النساء في البرلمان العراقي بمشاريع تخص معالجة الظواهر المستفحلة اجتماعيا والتي عولجت في البلدان الديمقراطية التي لا تتواجد فيها هذه النسبة العالية من النساء، مثل عمالة الأطفال والتمزل مع وجود أطفال وأيتام ، والتعليم والصحة، والضمانات الاجتماعية للعائلة وغيرها من قضايا اجتماعية ملحة.

ان الأسباب التي تكمن وراء ذلك، هي ان تسييس موقع المرأة في الحياة السياسية تغلب على دورها التشريعي من جهة، وان تواجد المرأة في البرلمان لم يكن يعكس حقيقة التمثيل النيابي وإنما سدّ الفراغ الذي فرضه القانون بتواجد نسبة 25% من النساء في القوائم التي تخوض الانتخابات ، وبالتالي تواجدت المرأة في البرلمان عن طريق (الصدفة) أكثر من تواجدها عن طريق الممارسة السياسية والخبرة والتجربة المستمدة من الثقافة السياسية للديمقراطية.

يمكن القول أن دور المرأة في البرلمان العراقي كان دورا مظهريا وشكليا أكثر منه موقعا تشريعيا. وقد خضع دورها في الدورات البرلمانية السابقة والحالية للمتطلبات الحزبية الشكلية بحيث أنها رُجحت في صراعات القوائم والكتل وأصبحت المرأة (شريرة) سياسية وحزبية تتجرأ على كيل التهم والمشاركة في السجلات الحادة والدفاع عن قادتها الحزبيين بعزيمة متطرفة أبعدها عن الحيادية الاجتماعية باعتبارها تمثل مصالح المجتمع والعائلة وليس مصالح القادة السياسيين. أي بكلمة واضحة : بدل أن تكون المرأة انثى سياسية في البرلمان تحولت إلى مسترجل سياسي في واجهة الصراعات الحزبية حتى إنها فقدت كونها امرأة تمثل النساء ومصالح النساء العراقيات في الهيئة التشريعية.

لقد فتحت (كوتا النساء) شهية النساء للحصول على مكاسب المنصب بشكل مشروع وغير مشروع بعد تجربة دورتين برلمائيتين شاع فيهما نوع الامتيازات المالية والاعتبارية لعضوة البرلمان بحيث تسارعت للحصول على شهادات عليا من خلال الكليات الأهلية بدون أهلية. كما شاع فيها حب الظهور النسائي التشريعي

من محتواه الحقوقي وتحول إلى نجومية تلفزيونية سياسية لم تحصل من خلاله المرأة العراقية سوى على الإحباط من وجود تمثيل لها في البرلمان يعكس آمالها ومصالحها وحاجاتها في المجتمع.

ان ثقافة الرجل السياسية المحدودة تنعكس على الثقافة السياسية للمرأة في العراق. وقد تجلّى دور المرأة البرلمانية العراقية في مظاهر تراجعية أكثر منها تطويرية، إذ أصبحت ديكورا يكمل نصا قانونيا وليس حاجة فعلية لتمثيل المجتمع النسائي والرجالي معا. فالانتخابات أسفرت أكثر من مرة عن نتائج مؤلمة وذات مغزى حين لم تتمكن امرأة واحدة على نيل الأصوات الكافية لتكون برلمانية كما أسفرت النتائج عن وضع مؤسف هو التسرع، بعيدا عن رقابة الناخب، بوضع نساء في القوائم المتقدمة الى البرلمان لا يمتلكن المؤهلات السياسية والثقافية والعلمية مما اثر على موقع المرأة في المجتمع وعلى موقعها البرلماني في نظر النساء العراقيات في المجتمع العراقي.

8- حسن الموسوي: اعلامي , مدير شبكة الاعلام العراقي سابقا

مارأيك بأداء المرأة البرلمانية؟

ان اداء المرأة العراقية البرلمانية للدورة السابقة يمكن ان يقال عنه من وجهة نظر اعلامية الكثير بما يشكل من تجربة جديدة على مستوى التمثيل (كنسبة وعدد وحضور) ولعله سابقة في العراق والمنطقة فبرغم حداثة التجربة وقلة الخبرة والممارسة فأن

ادائها للدورة السابقة اتسم بجملة من السمات من وجهة نظري كأعلامي يمكن اجمالها بما يلي :-

- 1- الحرص على العمل البرلماني لدى الكثير منهن كان واضحا من خلال الحضور المنتظم وعدم الغياب عن الجلسات الشيء الذي ربما كان النواب الرجال أكثر اتصافا به.
- 2- الانضباط اثناء الجلسات تحت قبة البرلمان من خلال الالتزام بالقواعد والنظام على مستوى المداخلة والحديث بعيدا بقدر واضح عن التحزب والدعاية الكتلوية والتشويش على مجريات الجلسة.

3- الفاعلية داخل اللجان المختصة في البرلمان بشكل بين وجلي وذلك من خلال الطرح الموضوعي لتخصص اللجنة والمعالجات الصحيحة اكثر من النواب الرجال الذين ربما يلتزمون بتصورات الجهة او الحزب الذي يمثلونه.

1- وعلى الرغم من هذه السمات المذكورة فأن ادائها يمكن ان تؤشر عليه جملة من الملاحظات ايضا والتي يمكن ذكرها على نحو الاجمال كما يلي :- عدم وجود ثقافة سياسية كافية واحاطة بكل ماهو موجود بالساحة السياسية العالمية على مستوى الاستراتيجيات والمشاريع والاجندات .

2- القصور في ادراك فاعلية التعاطي مع الاعلام واستخدامه في نجاح مهمتها وتوظيفه وفق آليات اعلامية صحيحة حيث لم نشهد مثلا من كانت قريبة من احدى وسائل الاعلام على مستوى الكتابة والحضور والتصريح بشكل مؤثر وصانع للحدث اذ لم تكن اي من النائبات قد امتلكت صحيفة او مجلة او اي وسيلة اعلامية اخرى تثبت وجودها .

3- لم تستطع ان تشكل اطارا نسويا تتحرك من خلاله يمثل حاجات المرأة المشتركة عموما بأعتبار انها تمثل المرأة من خلال تبني استراتيجية موحدة لقضايا المرأة بشكل عام .

4- الافتقار ربما الى القدرة في الاداء السياسي الذي يمكن ان يجعل اداؤها مؤثرا داخل البرلمان وخارجه رغم شدة التأثير الحزبي والتهميش الرجالي عليها والافلات من هذا التأثير بتوازن دقيق.

5- مع وجود عدد كبير من المتخصصات في الكثير من المجالات العلمية والحقول الاخرى وحملهن الشهادات العليا لم تبرز نائبة في فرض مهنتها وتخصصها كي تصبح مرجعا ورأيا يعتد به داخل الجلسات بحيث تبدو كمحترفة (تكنولوجيات).

وبعيدا عن كل ذلك من السمات والملاحظات اعتقد ان ولوج المرأة هذا الباب والعمل البرلماني شكل للمرأة العراقية اضافة مهمة ورصيدا مقبولا وانه في اطار تصاعدي يحسب لها رغم المعوقات والضغوط التي واجهتها.

9- نزار حيدر : مدير مركز الاعلام العراقي في واشنطن

إذا أخذنا بنظر الاعتبار المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق في الدورة الأولى لمجلس النواب العراقي، وكذلك التركة الثقيلة التي ورثها العراقيون ازاء دور المرأة ومكانتها في المجتمع، وتحديدًا في الشأن العام، فسيُدفَعنا الانصاف الى القول بان الدور الذي اضطلعت به المرأة العراقية كناشطة في مجلس النواب العراقي في دورته الأولى، كان ناجحًا الى درجة كبيرة. فلقد نجح البرلمانيات في:

اولاً: تسجيل حضور فاعل في صياغة الكثير من القوانين، خاصة ما يتعلق بالمرأة والاسرة والطفل وغير ذلك.

ثانياً: في مناقشة الكثير من الملفات الساخنة، خاصة الامنية منها والسياسية والسيادية، واللافتي تركن فيها بصمات واضحة لا يحق لمنصف ان يتجاهلها.

ثالثاً: في التصدي لخطر ملفات الفساد المالي والاداري في عدد من الوزارات، وعلى رأسها وزارة الكهرباء.

كما ظلت النائبة العراقية خلال تلك الفترة فارسة الشاشة الصغيرة، والتي كانت تحاول ان تعطي حقها في بلورة الرؤية المطلوبة والحديث الاعلامي والتعامل الايجابي مع الكاميرا، بما اعتبره الكثير من المراقبين على انه دور ناجح.

وبالمجمل، فان النائبة العراقية نجحت في فرض نفسها وانتزاع دورها بما يضمن لها حضوراً فاعلاً بالضد من ثقافة مجتمعا المعروف عنه بانه مجتمع ذكوري.

طبعاً، كل هذا لا يعني ان نغفل الغياب المطلق الذي سجلته بعض البرلمانيات من اللائمي تعاملن مع المقعد النيابي وكأنه مقعد تشريفي لا تقع عليه اية مسؤولية، او انه ملك ولي النعمة، رئيس الكتلة، الذي منحتة مثل هذه البرلمانيات اجازة التصرف بدورها كيف واني يشاء، فهذا خطأ فادح ينبغي ان تنتبه اليه النائبات في الدورة الحالية والدورات القادمة. ان المرأة، لو تعاملت بشجاعة ومسؤولية وحرص وثقة مع الموقع الذي تبوأته بثقة الناخب، فستعطي للحياة العامة ما لم يقدر على اعطائه الكثير الكثير من الرجال. يجب ان تتحلى المرأة تحت قبة البرلمان تحديداً بالشجاعة والثقة من اجل اداء افضل وانجاز اكبر.

وانا على يقين من ان دور النائبة سيتحسن أكثر فأكثر بالاعتماد على تجربة السنوات الماضية، والتي آمل ان تتراكم عندها الخبرة، من اجل اداء افضل ودور أكثر تميزاً.

10- الدكتورة سلامة الحفاجي : برلمانية سابقة

ماذا نقول عن اداء المرأة البرلمانية في الدورة السابقة؟

إن الأمم التي تقيم ماضيها و تعمل على تصحيح أخطائه للنهوض بحاضر ازهر هي امم لا تموت .

إن مشاركة المرأة في العملية السياسية - في ظل العراق الجديد - و بهذا الشكل الواسع لا بد ان يحتوي على تحديات و لكن تكرار التجربة مع مواصلة التقييم و التصحيح لا بد ان يكون له اثره الإيجابي على نشئة و بروز قيادات نسوية نوعية و بكم يتناسب مع الرغبة الصادقة في البناء على مستوى الفرد و المجتمع.

احتوت الجمعية الوطنية المنتخبة (2005) على شخصيات نسوية قيادية و فاعلة و بعضهن يحملن شهادات عالية و يحملن الحس الوطني و الرغبة بأداء الفاعل فكانت هنالك الكثير من النساء المرموقات , و لكن انصدمننا بالأمر التالية:

- ان اعتراض اي منهن كان يصوره رؤساء الكتل على انه اعتراض على رأي المرجعية.
- مارس رؤساء الكتل الدور التسلطي عليهن بمحاولة فرض رأي النساء الحزبيات على النساء المستقلات في تلك القوائم.
- افتقاد الجمعية الوطنية الى ساحة المعارضة بسبب عدم وجود التيار العلماني او الجانب السني.

لكل ما سبق كان له اثر في دورة مجلس النواب الأول و حسب ما يلي:

- لأفضلية كانت لاختيار النساء الحزبيات في القوائم على حساب الكفاءة (الولاء قبل الأداء) مما أدى الى استبعاد النساء ذات الشعبية الجماهيرية و صاحبات الكفاءة.
- تنوع المشهد السياسي في مجلس النواب , حيث ظهرت كتل ليبرالية و كتل دينية سنية و شيوعية و كتل قومية. كان قرار رؤساء الكتل ان تبرز النساء الى الصراع الإعلامي مع الكتل الأخرى على اساس قومي او طائفي او ديني, مستبعدين النساء عن الخوض في مهامهن الأساسية لإنشاء

مجلس نواب يقوم بمهمة المراقبة و تشريع القوانين و لا تستطيع المرأة ان تنتقد هذه السياسة لأنها تابعة لحزب.

- الصراع الطائفي و الذي تبعه صراع سياسي كان غير ذي جدوى و تفاقم العمليات الإرهابية همش دور المرأة و قوة شخصيتها فالمرأة في السلم اقوى منها في الحرب و على الرأي الذكوري "الحرب للرجال لا للنساء" و العراق كان يشتعل بحرب طائفية و مهدد بحرب اهلية, و المبدأ في الحرب نفذ ثم ناقش.

- منحت القوى السياسية سلطات اضافية للحكومة التنفيذية بسبب الظروف الأمنية مما ادى الى انحسار سلطات البرلمان عموما و بالتالي كنتم صوت المرأة خصوصا و التي امست لا راي لها او احترام امام السلطة التنفيذية.

كل ما سبق ادى الى التهميش الحتمي للمرأة داخل كتلتها و إن كان خارج مجلس النواب ايضا لأن الموضوع موضوع حرب و تهديد امني.

كل ما تقدم ادى الى خفوت نجم المرأة سياسيا و اعطاء صورة مشوهة عما كنا نطمح له كمستقبل سياسي للمرأة في ظل العراق الجديد.

فكانت الغالبية من النساء غير فاعلات و منشغلة بالحصول على مكاسب لها و لعائلتها , و البحث عن فرص للسفر خارج العراق فبلغ الأمر انها ترفض المؤتمر داخل العراق و تسعى للمؤتمرات التي تكون في خارج القطر و بنسبة اقل لتلك التي تقام في اقليم كردستان و كأن المؤتمر او الندوات هي نزهة و ليست مسؤولية.

و في نفس الوقت لاحضنا بروز نساء و باعداد قليلة و لكن اداريات فاعلات و اقمنا علاقات مع نساء في كتل اخرى بعيدا عن تحالفات كتلهن.

هذه التجربة صقلت شخصية بعض النساء او جعلتهن أكثر فهم للعمل البرلماني و ما قانوني انتخابات مجالس المحافظات و البرلمان إلا نتيجة للجهد المتميز لبعض النساء .

11-كوكب العطار : برلمانية سابقة وناشطة مدنية -رئيسة مؤسسة المرأة العراقية

كيف تقيمين اداء المرأة البرلمانية؟

ان المرأة بصورة عامة مهمشة في مجلس النواب ولاتعدو ان تكون صورة ملء الفراغ وان العقلية الذكورية مسيطرة على الاداء البرلماني بصورة عامة وكذلك الارادة الحزبية التي تحاول فرض نفسها حتى على الكتل المستقلة . ولا ينطبق هذا الكلام على الجميع انما على الغالبية العظمى منهن فلدي اكثر من نموذج من اخواتنا البرلمانيات اللواتي كان اداءهن جيدا واستطعن ان يفرضن وجودهن داخل الكتلة وفي عموم البرلمان مع الاخذ بعين الاعتبار المشاكل والصعاب التي تواجه المرأة البرلمانية.

انا في رأيي ان تفرض المرأة البرلمانية نفسها وتبدأ من كتلتها ويكون ذلك من خلال تطويرها لنفسها اولاً والاستعانة بمستشار له خبرة ودراية وشمولية كذلك على البرلمانية ان تثبت جدارتها في لجناتها وبرأيي ان ساحة العمل في اللجنة البرلمانية اوسع واقدر على ان تبرز البرلمانية الجيدة.

لاحظت في اكثر من مرة ان المرأة زجت في الخلافات السياسية لتكون هي الواجهة لتصبح كما تسمى باللهجة العامية (وجه كباحة) وهذا ما أتمنى من البرلمانية ان تنأى بنفسها عنه وان تعلم انها تمثل 100 الف شخص من العراقيين وهذا مايجدر ان يعطيها الفخر والاعتزاز والاعتداد بالرأي لان يجعلها تابع شبه اعمى للكتلة واجندتها . علما ان تحقيق ذلك (اي الاستقلال بالرأي) والاداء الجيد المتميز سيكلفها باهضا ولكن هذا طريق قد اختارته بمحض ارادتها . ارجو ان لا يفهم من ذلك انني ادعو الى التمرد على الكتلة بل انني ادعوا الى تحكيم العقل والضمير في المواقف التي أتخفظ عليها . وياحبذا لوكان هناك ثمة اشارة وتوجيه الى الاخوات المرشحات الى مجلس النواب بأن يكن واضحات مع انفسهن ومعرفة قدراتهن الحقيقيه فهل هن بمستوى تحمل هذه المسؤولية في هذا الوقت الحرج من تاريخ العراق؟؟ اتنى لكل اخواتي بل لكل متصدي في الدولة العراقية ان يكون بمستوى المسؤولية والاخلاص الحقيقي لوطنه وشعبه .

11- سندس عباس حسن : مديرة معهد المرأة القيادية

كيف تقيمين اداء المرأة البرلمانية ؟

ابتداء لابد من الاشارة الى ان تحقق فرصة الوصول الى مواقع صنع القرار بعد عام 2003 جاء نتيجة للحراك النسوي العراقي وعززته اللحظة التاريخية الانتقالية التي غالبا ما توفر مناخا ملائما لاجتثاث التغييرات التي تطمح لها النساء لذا فأن وصول ما نسبته 25% من عدد اعضاء مجلس النواب العراقي كان عبر نظام (الكوتا) النسائية ، وهي تدبير اجرائي مقبول دوليا الا انه مازال مثار جدل محلي وعلى أكثر من صعيد. وبغض النظر عن رأي المؤيدين والمعارضين لتبني نظام الكوتا النسائية في الدستور العراقي لسنة 2005 فانها أي الكوتا تضمن التمثيل العددي للنساء ولا تضمن الاداء النوعي المتميز ... بافتراض ان الضمان التمثيل العددي الملائم لابد ان يضمن الدور المؤثر والفاعل للنساء في مواقع صنع القرار وخاصة في السلطة التشريعية .وهنا لابد ان نتساءل وقبل ان نحاول ان نقدم الرؤية التقييمية لأداء (البرلمانية) العراقية بشكل عام.... ماهو الدور المتوقع او ربما ماهي الادوار المتوقعة..؟ ماالذي تطمح نساء العراق ان تراه متحققا من خلال جهود البرلمانيات وماالذي يطمح اليه المجتمع العراقي؟ ربما تكون اسئلة كثيرة وتحتاج الى دراسات استطلاعية كمية ونوعية لقياس الاداء ولعله من المفيد ان نشير هنا ولكي نكون منصفين في هذه المهمة في حال تنفيذها ان نعتمد مؤشرات حساسة جندريا ، لا ان نقوم بجلد التجربة وهي مازالت وليدة.

ابتداء اعتقد شخصا انه لابد من التأكيد على المرتكزات الاساسية الاتية قبل اطلاق الاحكام على الاداء النسوي البرلماني:

1. لا يمكن تقييم التجربة دون مرور ثلاث دورات انتخابية على الاقل.
2. ان تقييم الاداء النسوي البرلماني لابد ان يكون جزءا من التقييم العام لأداء المؤسسة التشريعية بأكملها بل وتقييم الحراك السياسي العام في العراق.

اعتماد مؤشرات حساسة جندريا لأعداد دراسات كمية ونوعية لتقييم

1. الاداء البرلماني النسوي.
2. دراسة المحددات على الصعد كافة وضمن الدوائر الاساسية الثلاثة :- الاسرية،المجتمعة،المؤسسية والحزبية.

ان قرائتنا الشخصية للاداء النسوي البرلماني من واقع متابعتنا و عملنا . لطالما اعتمدت المرتكزات اعلاه واذا كان لنا ان نقدم قراءة اولية في هذا المجال فأنا نقول بأن التجربة مازالت وليدة . وتحتاج الى دعم ومازالت تعتمد اساساً خيارات القيادات السياسية الحزبية الذكورية في حجب الفرص عن النساء .

اعتقد ان الاداء مازال محدود الفعالية الا انه في تطور قد لا يكون سريعاً لكنه ملحوظ بالتأكيد . للاسف حتى الان لم نجد صوتاً نسائياً موحداً ازاء قضايا الوطن المهمة والحيوية ، والتي يفترض ان تركز عليها النساء كحرصها على الحياة ذاتها ، و اعتقد ايضا اننا لم ننجح في بناء جسور قوية ومتمينة بين النساء في مواقع صنع القرار وعموم نساء العراق . ربما لأن سقف الادوار المتوقعة كان عالياً جداً والمتحقق كان محدوداً حيث لم تنجح البرلمانيات بوضع قضايا النساء على اولوية الاجندة السياسية فلم يتم تبنى الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي او أي تشريعات يمكن ان تكون ضامنة لحقوق النساء والفتيات في العراق .

اعتقد ان هناك حاجة لتبني رؤية وطنية تضامنية تسمو فوق الانتماءات الحزبية والكتلوية للنساء في البرلمان والنساء بحاجة الى المزيد التدريب والتأهيل للخوض في العمل السياسي . الا ان التجربة في العراق تسير باتجاه تصاعدي الا انها تحتاج الى جهود ومثابرة ووعي اكبر باهمية دور النساء في مواقع صنع القرار .

13- الدكتور ندى الجبوري : برلمانية في الدورتين الاولى والحالية

مارأيك ببرلمانيات الدورة الاولى واهم المعوقات التي واجهتهن ؟

كانت الكوتا النسوية سبباً في ان ربع اعضاء المجلس من النساء وكان من المتوقع ان بعضهن لسن بالكفاءة المطلوبة فضلاً عن انهن لسن ذوات عمل وظيفي سابق او لديهن تاريخ سياسي ، وقد كانت اهم المعوقات التي واجهت المجلس آنذاك مما أثر في دور المرأة وكفائتها البرلمانية :-

أ- تركيبة الكتل كانت اما طائفية او عرقية قد تفوقت على المشروع الوطني .

- ب- وصول النساء الى البرلمان عن طريق الكوتا والقائمة المغلقة وبأختيار مباشر من رؤساء الكتل مما ادى الى منعهم من الادلاء برأي معارض اما عرفانا او تأدبا او خجلا او خوفا.
- ت- اقضاء النساء عن مركز صنع القرار نتيجة سيادة رؤساء الاحزاب والكتل واستئثارهم .
- ث- الخلافات بين القادة السياسيين انعكس بصورة سلبية على النساء مما ادى الى بناء مواقف مسبقة ضدهن مما لم يتح لهن اختراق الحاجز وبناء علاقات ايجابية فيما بين الكتل.
- ج- ضعف الاداء الاعلامي للنساء بصورة عامة مما انعكس سلبا لدى الجمهور مما اظهر اعلام ذكوري ابتعد عن القاء الضوء على البرلمانيات وادائهن.
- لقد لعب التمكين وبناء القدرات دورا في اعطاء فرصة للبرلمانيات السابقات ان يكررن التجربة بشكل مختلف اذ يشكلن حاليا مجموعة من السيدات اللواتي لديهن دور في كتلهن ونشاط في المجتمع مما نعتقد انه سيغير كفة الميزان ونظرة المجتمع الى ماهو افضل.

الخاتمة :

لقد تعرض هذا التقرير الى فترة زمنية مازالت حية في الذاكرة ومهمة من تاريخ العراق والى موضوع مازال الجدل يدور حوله, وبعيدا عن الآراء الفردية يمكن الاشارة الى رؤيتين الاولى مستخلصة من استطلاع رأي الجمهور وتوقعاته والتي شخصت رؤية شعبية عامة هي :

أن الجمهور لا يستكثر ولا يستغرب تسنم المرأة لأدوار قيادية، كرئاسة اللجان البرلمانية، ورئاسة الكتل البرلمانية، وحتى رئاسة البرلمان نفسه , فأن ماورد في الجدولين 10 و 11 من الفصل الثاني من التقرير يدعو الى استنتاج ان هناك تحولا واضحا في ارادة الناخبين في بعض المحافظات (بابل , المثنى , ميسان وكربلاء) بأتحاه تفضيل التصويت الى المرشحات النساء (50% من البرلمانيات الممثلات لهذه المحافظات وصلن الى مجلس النواب دون الحاجة الى الكوتا). وعلى الرغم من كونهم يرون أن أداء البرلمانية يتسم بالضعف، وبخاصة في مجالات: الاهتمام بالقضايا المالية والاقتصادية والاهتمام بحقوق الإنسان والاهتمام بمحوم المواطن الا انهم يجدون ان ادائها متوسطا اذا ماتم مقارنته بأداء الرجل البرلماني, وذلك يؤكد انهم لا يحملونها وحدها مسؤولية ضعف اداء المجلس ويؤشر ذلك الى وعي الجمهور ومتابعته لجلسات المجلس واستخلاصه للقوى الفاعلة فيه وكون القرارات تتخذ دائما بعيدا عن قلبه , كما يمكن تلمس الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع لنجاح البرلمانية بالاعتماد على قدراتها الشخصية، وهذا يبدو متوافقا إلى حد ما مع إمكانية منحها صوته في الانتخابات.

كما يرى الجمهور ان وجود المرأة في المجلس لن يكون ضمانا لمناصرة حقوقها وربما تأكدت هذه الرؤية من كون قضايا المرأة وحاجاتها لم تتصدر اولويات المجلس السابق .ويراها الجمهور انها تصلح لتلعب دورا رئيسيا في لجان محدوده كلجنة المرأة ولجنة التربية والتعليم ثم لجنة حقوق الانسان وان هذا الاعتقاد لمحدودية ما يمكن ان تضطلع به البرلمانية قد ارتبط بعدم توقعه لقدرة البرلمانيات لتشكيل كتلة نسوية في مجلس النواب واستبعاده لان تكون قضايا المرأة محور اهتمام برلمانيات الدورة الحالية.

في حين وفرت رؤية نخبة من المجتمع بعدا آخر حول اداء البرلمانية ومايتوقعونه منها وهي :

الاجماع على ان المرأة البرلمانية لم ترتقي الى التمثيل الحقيقي للمرأة العراقية فقد اهملت قضايا بنات جنسها ولم تسعى الى توجيه الانظار اليها كالقوانين المنصفة للمرأة وخاصة الشرائح الضعيفة والمهمشة , وبدلا من انسياقها وراء الاستغلال السياسي من قبل الكتل والاحزاب وتسييس دورها ووجودها في المجلس كان من

المتوقع منها ان تخرج من تلك الشرنقة الى الفضاء الارحب وهو الاهتمام بأحتياجات النساء وتبنيها وجعلها من اولويات المجلس .

وقد حملت النخب المرأة البرلمانية المسؤولية كاملة دون مراعاة الظروف العام (الذي لم يتح للرجال البرلمانيين ان يلعبوا ادوارا متميزة مما جعلهم في ظل القيادات بعد ان كانوا خارج المجلس من وجوه المجتمع وقياداته) في ضعف مشاركتها الفاعلة سواءً بالمناصب السيادية وصولا الى وفود المفاوضات وصناعة القرار واللجان القيادية .

وعلى الرغم من مسحة اللوم والتأنيب البارزة في آراء المجموعة الا انه يمكن بسهولة استخلاص الهدف من وراء ذلك وهو حث النساء في البرلمان الى اثبات قدراتهن و المبادرة الى اداء افضل في الجانب السياسي والاعلامي الذي شهد ضعفا ملحوظا في الدورة الاولى من المجلس . كما لم تخلو آراء البعض من وجهة نظر متفائلة وتمييزية او تصنيفية للبرلمانيات فهم لم يعمموا فضلا عن كونهم توقعوا الافضل من البرلمانية في المستقبل بسبب تغير آليات انتخاب اعضاء مجلس النواب , وان للناخبين او الجمهور الدور الاكثر تأثيرا في نقد الاداء واختيار ومحاسبة الاعضاء وان الستار الذي اختبأت وراءه البرلمانيات سابقا سواء أكان رؤساء الكتل او القائمة المغلقة انكشف في الانتخابات الاخيرة فلكل برلمانية اصواتها المعلنة فالبرلمانيات اللواتي وصلن المقعد البرلماني بالكويتا النسائية قد يثبتن للناخبين خلال السنوات الاربع انهن يستحقن ان يمنحن اصواتهم بغزارة .

التوصيات

مما تقدم نوصي البرلمانيات في الدورة الثانية والنساء المنخرطات في الشأن السياسي عامة:-

- 1- مراعاة حاجات المجتمع وجمهور الناخبين قبل مراعاة الكتل والاحزاب عن طريق اللقاءات المستمرة بهم وتبني قضاياهم لما في ذلك من تأثير على الناس والذاكرة البرلمانية فضلا عن المساهمة الحقيقية في تقديم نموذج لنضج التجربة السياسية للمرأة العراقية.
- 2- المبادرة والسعي الحثيث الى تكوين رؤية موحدة (تحديد المشكلة والحلول) لقضايا المرأة وتبني مشاريع القوانين التي تدعم تلك القضايا عن طريق بناء الجسور واللقاءات المستمرة والمثمرة بين البرلمانيات من كافة التوجهات السياسية ومنع تسييس تلك القضايا او تحويلها من داخل قبة المجلس الى اجتماعات الكتل المغلقة.

3- بالرغم من اهمية بقاء كوتا النساء في الوقت الحاضر مع المحافظة على كافة المكتسبات التي وفرتها مواد الدستور الا اننا نوصي البرلمان او المرشحة لاي انتخابات قادمة ان تتصرف على انه لا توجد حماية لمشاركتها وان يكون لها برنامجها الانتخابي والسياسي الخاص الذي لا يتقاطع مع برنامج حزبا او كتلتها الا انه يبرز دور المرأة في البرلمان او في مرحلة الدورة الانتخابية والتخطيط لتنفيذه .

4- نوصي البرلمان بأدوار فعالة وضاغطة ومتميزة في حزبا او قائمتها لما للاحزاب من دور في الاتفاق السياسي حول القضايا المهمة في البلاد فضلا عن اهمية تحقيق بعض المكتسبات من خلال تثبيت بعض الفقرات الضامنة لمشاركة سياسية اوسع للمرأة في قوانين الانتخابات والاحزاب بالاستفادة من تجارب الدول الاخرى وحشد التأييد الجماهيري .

المصادر

- 1- دستور جمهورية العراق 2005
- 2- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004
- 3- أمر سلطة الائتلاف رقم 69 لسنة 2004
- 4- قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005
- 5- قانون الانتخابات المعدل رقم 26 لسنة 2009
- 6- الدكتوروة نمله النداوي, (2010) الأداء البرلماني للمرأة العراقية – مطبعة الطباع – بغداد
- 7- نشرة البرلمانات العربية العدد 5/ اذار 2010 www.arabparliaments.org
- 8- سوسن جاد / نظام الكوتا الانتخابية للنساء مشروع الكوتا العالمي
<http://www.quotaproject.org/aboutquotos.cfn>
- 9- تقرير عن مشروع المؤسسه ألدوليه للديمقراطية والانتخابات 2003-2004 international
- 10- ادريس الكريني (2008) نظام الكوتا وتمثيلية المرأة في البرلمان : مقارنة لنماذج عربيه . مركز القدس للدراسات السياسية <http://www.alqudscenter.org/arabic>
- 11- مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية , المبدأ السابع تشجيع مشاركة النساء
- 12- القاضي قاسم العبودي (2011) الإطار القانوني للانتخابات وأثره في الإرادة الشعبية
الانتخابات العراقية نموذجاً . كتاب تحت الطبع
- 13- الموقع الالكتروني للمفوضية العلية المستقلة للانتخابات www.ihc.iq.com
- 14- الموقع الالكتروني لمجلس النواب العراقي www.parliament.iq